إستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي:

﴿ قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩ ﴾

صدق الله العظيم

سورة الكهف الآية

(109)

الإهداء

إلى قدوتى الأولى ونبراسي الذى ينير دربى إلى من علمنى أن أصمد أمام أمواج البحر الثائرة

إلى من أعطانى ولم يزل يعطينى بلا حدود إلى من رفعت رأسي عالياً إفتخاراً به

والدي العزيز

إلي من حملتني ثقلاً ... ووضعت ألماً وما اشتكت .... بل كان صبرها ملجئى

... ترضعني الحنان .... كم سهرت وتعبت ... إليك أيتها الغالية أهديك الحصاد

والدتي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى من هم أقر ب إلى من روحي إلى من شاركوني حضن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

أخوتي ،،، أخواتي

إلى الروح التي سكنت روحي فالآن تفتح الاشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع ومظلم وهو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضئ إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

أصدقائي

إلى من كانوا ملاذي وملجئ إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من أفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم اللّه أخوتي باللّه ومن أحببتهم باللّه

طلاب قسم الدراسات العليا

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني علي إتمام هذا الجهد بكرمه وعطائه الواسع الوفير.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نذكر بكل صاحب فضل فضله امتثالاً لقوله صلي الله عليه وسلم :(من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

أولاً: الشكر والإمتنان إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا، وكلية الدراسات التجارية، ذلك الصرخ الذي مدنا بحصيلة العلم.

فأتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى البروفيسور/ **خالد حسن البيلي** بما كان له عظيم الأثر وجليل الفائدة في توجيه البحث أثناء فترة الإعداد للخروج بهذا بالشكل اللائق وله مني جزيل الشكر والعرفان ومتعه الله بالصحة والعافية.

ولم ولن أنسي الأصدقاء والإخوة بأن أتقدم لهم بفائق الشكر والاحترام والتقدير بمساهمتهم ومساعدتهم لي حتى رأى هذا البحث النور.

قائمة المحتويات

الموضوع:	رقم الصفحة
إستهلال.	أ
إهداء.	ب
شكر وعرفان.	ج
المستخلص.	د
Abstract.	هـ
قائمة المحتويات.	و
قائمة الجداول.	ح
قائمة الأشكال.	ط
الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
المقدمة.	1
مشكلة البحث.	2
فرضيات البحث.	2
أهداف البحث.	2
أهمية البحث.	3
منهجية البحث.	3
مصادر جمع البيانات.	3
الحدود الزمنية والمكانية.	3
هيكل البحث.	4
الدراسات السابقة.	5
الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة	
المبحث الأول: مفهوم وأهمية ونظريات التجارة الخارجية.	11
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته.	20
المبحث الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.	25
الفصل الثالث: دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في السودان	
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن تجارة السودان الخارجية (1980–1999م).	32

المبحث الثاني: تجارة السودان الخارجية (2000-2016م).	35
المبحث الثالث: اداء الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في السودان (2000-2016م).	39
الفصل الرابع: الإطار التحليلي للدراسة	
المبحث الأول: الإطار التحليلي.	64
المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات.	69
النتائج	73
التوصيات	74
قائمة المصادر والمراجع .	76

قائمة الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	اداء الميزان التجاري فى السودان لعام 1999-2000 بالمليون دولار	39
2	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2000-2001 بالمليون دولار	40
3	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2001-2002 بالمليون دولار	41
4	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2002-2003 بالمليون دولار	42
5	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2003-2004 بالمليون دولار	43
6	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2004-2005 بالمليون دولار	45
7	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2005-2006 بالمليون دولار	46
8	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2006-2007 بالمليون دولار	47
9	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2007-2008 بالمليون دولار	49
10	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2008-2009 بالمليون دولار	51
11	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2009-2010 بالمليون دولار	52
12	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2010-2011 بالمليون دولار	53
13	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2011-2012 بالمليون دولار	55
14	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2012-2013 بالمليون دولار	57
15	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2013-2014 بالمليون دولار	58
16	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2014-2015 بالمليون دولار	60
17	اداء الميزان التجاري في السودان لعام 2015-2016 بالمليون دولار	61
18	تمثيل متغيرات الدراسة مع بعضها البعض	65
19	علاقة الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) و الميزان التجاري	69
20	علاقة الارتباط بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي(GDP)	70
21	علاقة الارتباط بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي(GDP)	71

قائمة الأشكال

م	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	اداء الميزان التجاري في السودان لعام 1999-2000 بالمليون دولار	39
2	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2000-2001 بالمليون دولار	41
3	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2001-2002 بالمليون دولار	42
4	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2002-2003 بالمليون دولار	43
5	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2003-2004 بالمليون دولار	44
6	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2004-2005 بالمليون دولار	45
7	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2005-2006 بالمليون دولار	46
8	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2006-2007 بالمليون دولار	47
9	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2007-2008 بالمليون دولار	50
10	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2008-2009 بالمليون دولار	51
11	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2009-2010 بالمليون دولار	52
12	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2010-2011 بالمليون دولار	53
13	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2011-2012 بالمليون دولار	56
14	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2012-2013 بالمليون دولار	57
15	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2013-2014 بالمليون دولار	59
16	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2014-2015 بالمليون دولار	60
17	اداء الميزان التجاري في السودان لعام2015-2016 بالمليون دولار	61
18	اداء الميزان التجاري في السودان (2000-2016م) بالمليون دولار	66
19	حجم الصادرات الكلية في السودان (2000-2016م) بالمليون دولار	67
20	حجم الواردات الكلية في السودان (2000-2016م) بالمليون دولار	68
21	اداء الناتج المحلي الإجمالي في السودان (GDP) بالأسعار الثابتة (2000-2016م)	68

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

المقدمة:

السودان من الدول القلائل التي يحظي قطاعها الخارجي بالقبول الواسع نظراً لجودة وندرة بعض صادراتها الزراعية المرغوبة من عملاء السودان العديدين، وعلى رأس ذلك القطن، والصمغ العربي، والثروة الحيوانية، بالمثل السودان واحد من دول العالم الثالث التي ظلت وارداتها تنمو عاماً بعد عام رغم عدم مواكبة الصادرات. ولكن في ظروف اقتصاد دولي يعمل وفق شروط غير عادلة بالنسبة للتجارة الخارجية، بين الدول الغربية و دول العالم الثالث، دفعت دول العالم الثالث الكثير من الثمن عبر العقود الماضية بسبب عدم قدرة منتجاتها على المنافسة، وتدني الأسعار العالمية تجاه المنتجات الزراعية لدول العالم الثالث، ومن بينها السودان الذي عجز عن تحقيق فوائض في ميزانه التجاري، وميزان مدفوعاته، لعدم ارتفاع الطلب على منتجاته وإن وجد، يكون السعر غير مجز.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور تجارة السودان الخارجية في النمو الاقتصادي، والمقصود بتجارة السودان الخارجية هو الميزان التجاري، وتعني صافي الصادرات والواردات (X-M)، والتي تشمل السلع مثل المواد البترولية والسمسم والقطن والحيوانات الحية وغيرها من السلع الأخرى، يسجل فيه مشتريات ومبيعات كل هذه السلع التي تتم بين الدول مع بعضها البعض في العالم. ويعد تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعي لها حكومات الدول المختلفة، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة التي تسعي دوماً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. فالنمو الاقتصادي هو ذلك النمو الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية، المسجلة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لأي اقتصاد.

مشكلة البحث:

هنالك العديد من العناصر التي تؤثر على النمو الاقتصادي في السودان، مثل مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي ، اضافة للتجارة الخارجية والتي تمثل صافي الصادرات من السلع والخدمات وتتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية التي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي، وهذا البحث يهدف الى دراسة دور التجارة الخارجية خلال الفترة (2016-2000م) على النمو الاقتصادي في السودان . عليه يمكن صياغة المشكلة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

- ما هو دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2016-2000م)؟

وتتفرع منة الاسئلة التالية:

1. إلى أي مدى تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي ؟
2. إلى أي مدى تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث:

1- هناك دور إيجابي وإسهام ملحوظ للمبادلات الخارجية في عملية النمو الاقتصادي في السودان.

2- هنالك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

3- هنالك علاقة عكسية بين الواردات والنمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

1- تسليط الضوء على أهمية التجارة الخارجية ودورها في النمو الاقتصادي.

2- تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان .

3- تحديد نوعية هذه العلاقة على ضوء البيانات والمعلومات المتوفرة .

4- التعرف على واقع التجارة الخارجية وتوضيح المشاكل التي تقف عائقاً دون تقدم التجارة الخارجية في السودان .

أهمية البحث:

أولا: الأهمية العملية:

تنبع من أهمية التجارة الخارجية من أنها تعتبر من أهم عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية وأكثرها تأثيرا في نمو العلاقات الدولية وتزداد أهمية البحث لان التجارة الخارجية تعود بالفائدة على الدول المشاركة في التبادل الدولي .

ثانيا: الأهمية العلمية:

1. المساهمة في إثراء المكتبة العلمية بما يتعلق بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.
2. المساهمة في إفادة الباحثين وإمكانية الاستفادة من معلومات الدراسة في تناول الموضوعات والجوانب الاخري للتجارة الخارجية .
3. يمكن أن يكون البحث نقطة انطلاق نحو أبحاث أخري في هذا المجال .

منهجية البحث:

إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي اضافة للتحليل الاحصائي بإستخدام برنامج (SPSS) وذلك لتحليل بيانات الدراسة وتوضيح العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000م–2016).

مصادر جمع البيانات للبحث :

إعتمد البحث على المصادر الثانوية و تتمثل في الكتب والمراجع العلمية، والدراسات السابقة، وتقارير سنوية تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء، وبنك السودان المركزي .

حدود البحث :

الحدود المكانية : جمهورية السودان.

الحدود الزمنية : (2000 - 2016م)، حيث شهدت هذه الفترة العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية وهي تصدير أول شحنة من البترول في عام (2000م) والأزمة المالية العالمية في عام (2008م)، وإنفصال جنوب السودان في عام (2011م)، مما كان له الأثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي في البلاد.

الحدود الموضوعية: دور تجارة السودان الخارجية في النمو الاقتصادي.

هيكل البحث:

تتكون الدراسة من أربعة فصول، الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة والدراسات السابقة، الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة يحتوي على ثلاثة مباحث، المبحث الأول: يتناول مفهوم وأهمية ونظريات التجارة الخارجية، بينما يتناول المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته، والمبحث الثالث علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، والفصل الثالث: تناول دور تجارة السودان الخارجية في النمو الاقتصادي ويحتوي على ثلاث مباحث: المبحث الأول: نبذة تاريخية عن تجارة السودان الخارجية ما قبل عام (1980–1999م) المبحث الثاني: عن تجارة السودان الخارجية (2000-2016م). المبحث الثالث: اداء الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في السودان (2000-2016م). الفصل الرابع: الاطار التحليلي ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول: الاطار التحليلي للدراسة، المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات، والنتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة :

من خلال البحث عن الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية رصد الباحث عدد من الدراسات أجريت خلال الفترة (2005م – 2016م) وتشمل الاتي:

1/ دراسة مسغوني مني (2005م): [1]

تناولت الدراسة علاقة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة بين (1970 -2001م)، هدفت الدراسة إلى قياس اثر سياسة الواردات على النمو الداخلي للاقتصاد الوطني وتبيان العلاقة بين إحلال الواردات ونمو الناتج الداخلي الخام. استخدمت الدراسة طرق وأساليب القياس الاقتصادية لتصوير العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث. توصلت الدراسة إلى أن التجارة الخارجية لها اثر كبير على التنمية، نظرا لدورها كوسيلة لتمويل التنمية والتحفيز أو التهديد من خلال المنافسة الأجنبية، لهذا لابد من اعتماد سياسة تجارية تتناسب مع خدمة أهداف التنمية، أوصت الدراسة بضرورة إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد وضرورة ترشيد الاستيراد وتوجيهه بالكيفية التي تضمن تحقيق الأهداف المنشودة، إلى جانب الاسترشاد بطرق التحليل الاقتصادي والنماذج القياسية في بناء السياسة التجارية والاقتصادية.

2/ دراسة: إبراهيم حسين صلاح الدين بدر الزين، (2006م):[2]

تناولت الدراسة محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل (1970-2005م) هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في السودان في الأجل الطويل وتحديد مصادر نمو الاقتصاد المتحقق خلال فترة الدراسة، وبجانب التعرف على معوقات عملية النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وكانت أهم نتائج الدراسة أن مجموع نسبة مساهمة كل من القوى العاملة ومكونات رأس المال المادي في نمو الاقتصاد في السودان تعادل في المتوسط 88.4%، وهي تفوق نسبة مساهمة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في النمو والتي تعادل في متوسط 11.6%، وهذا يعني بأن زيادة أو نقصان نمو الاقتصاد السوداني يقترن بزيادة أو نقصان كمية عناصر الإنتاج وليس تغيير نوعه، وأظهرت الدراسة بأن مساهمة

---

[1] مسغوني مني (2005م) ،علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة (1970-2001م) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر ، الجزائر.

[2] إبراهيم حسين صلاح الدين بدر الزين (2006م)، محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل "دراسة حالة السودان 1970-2005م"، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه،غير منشورة، جامعة السودان للعلم والتكنولوجيا ، الخرطوم .

الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج (مستوى التنمية في نمو الاقتصاد يعادل في المتوسط 11.6%) وهذه النسبة تحتل المركز الثاني بعد القوى العاملة كمصدر للنمو الاقتصادي في السودان، بحسب نتائج الدراسة يعتبر عنصر التنمية من العناصر التي تلعب دوراً مهماً في استدامة نمو الاقتصاد في الأجل الطويل. ومن أهم توصيات الدراسة: بما أن القوى العاملة في السودان بحسب نتائج الدراسة تفسر معظم التغيرات في النمو الاقتصادي، والمصدر الرئيسي فلا بد للدولة أن تعطي اهتماماً كبيراً لترتيبها، تقوية رأس المال المادي على النمو الاقتصادي برفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

3/ دراسة بهلول مقران : 2011م[1]

تناولت الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005م) وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة، كذلك إبراز الوضع الحإلى لقطاع الصادرات ومدى ملائمته لدفع عجلة التنمية، وقد تمت الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي من خلال مطابقة النتائج المتحصل عليها من الواقع الاقتصادي . توصلت الدراسة الى ان الاعتماد على صادر المحروقات وحدة يجعل الاقتصاد تحت رحمة التقلبات الاقتصادية مما يجعلة خيار إستراتيجي غير مرغوب فيه، كذلك هنالك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق الصادرات غير البترولية كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج وقلة جودة المنتجات مما يقلل من تنافسية الصادرات . وأثبت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات. وأوصت الدراسة بانتهاج إستراتيجية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال في خدمة ترقية الصادرات، احترام معايير الجودة الشاملة التي أصبحت أداة فعالة للدخول في المنافسة الدولية.

4/ دراسة: احمد الفاضل محمد سعيد، (2014م): [2]

تناولت الدراسة اثر تجارة السودان الخارجية على ميزان المدفوعات (2005-1995م) هدف الدراسة الى التعرف على ايجابيات التجارة الخارجية السودانية في ظل العولمة، وتحليل مدى مواكبة التجارة الخارجية للدول النامية والسودان بصفة خاصة للنظام

---

[1] بهلول مقران 2011م، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة(1970-2011) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ، الجزائر.

[2] احمد الفاضل محمد سعيد، (2014م) اثر تجارة السودان الخارجية على ميزان المدفوعات في الفترة (1995-2005م)، بحث دبلوم عالى فوق الجامعي، جامعة الزعيم الازهري، غير منشور، الخرطوم .

العالمي الجديد، دراسة وتوضيح إمكانية إزالة القيود الجمركية بين الدول في ظل التكتلات الاقتصادية. فرضيات الدراسة تحديد التبادل التجاري مع السودان يؤثر سلبا على الاقتصاد القومي وايجابيا على المستهلك لانخفاض أسعار السلع، منافسة الدول على إنتاج سلعة واحدة تؤدي إلى جودة السلع وانخفاض أسعارها. اما نتائج الدراسة فقد اوضحت ان ظاهرة اندماج الشركات العالمية العملاقة تمثل خطراً شديداً على الشركات الوطنية الفقيرة التي لا تستطيع مواكبتها في البيع والتوزيع، ان السياسات التجارية التي لم تضع في الحسابات أثار المتغيرات العالمية والتي يمكن ان تكون عائق في تنفيذ سياستنا التجارية الخارجية، اعتماد التجارة الخارجية بصوره واضحة على الصادرات الخام مما أدى إلى قلة الإيرادات وضعف المنافسة العالمية .اما التوصيات فقد دعت لتشجيع وتنمية الصادرات السودانية والاهتمام بالتجارة الخارجية للارتقاء بالمشروعات، الاتصال والتنسيق بين البنيات الاستثمارية للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية، السعي في إعفاء القطاع الزراعي من الرسوم والضرائب ودعمها لكي تنافس السلع المنتجة في الدول الصناعية .

5/ دراسة: محمد عبد المعطي النعيم احمد، (2016م): [1]

تناولت الدراسة سياسة التجارة الخارجية واثرها على الصادرات السودانية (2016-2010م) هدفت الدراسة الى التعرف على سياسات التجارة الخارجية في السودان، الكشف عن اثر سياسات التجارة الخارجية السودانية على الصادرات السودانية، توضيح معوقات الصادرات السودانية في ظل السياسات التجارية المتبعة . فرضيات الدراسة تتمثل في تكاليف النقل والإنتاج والتسويق الباهظة أثرت سلباً على الإنتاج وأضعفت تنافسية الصادرات السودانية، وجود المعوقات كان سببا أساسيا في ضعف وتطبيق وتنفيذ سياسة التجارة الخارجية مما أدى إلى عدم زيادة معدلات صادرات السودان .أهم النتائج تتمثل في الاتي : الصناعة السودانية تعاني من فرض جبايات من المصالح والهيئات المختلفة، شح التمويل يؤدي إلى إعاقة النمو الصناعي في البلاد، عدم الاهتمام بمفهوم التسويق في مجال التصدير. اما أهم التوصيات فقد دعت على الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي وتوفير مدخلات الإنتاج لهذا

[1] محمد عبد المعطي النعيم احمد، (2016م) سياسة التجارة الخارجية وأثرها على الصادرات السودانية في الفترة(2016 _2010) ، ماجستير ، غير منشورة جامعة الزعيم الازهري، الخرطوم.

القطاع لأنه يمثل العمود الفقري للصادرات غير البترولية، الاهتمام بجودة المنتجات المصدرة لتتمكن من المنافسة الخارجية .

6/ دراسة: التجاني بن سالم 2016م:[1]

دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي، هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم إطار نظري حول الصادرات، وتوضيح مدى أهميتها بالنسبة للنمو الاقتصادي في الجزائر، صياغة وتقدير نموذج قياسي يشرح العلاقة القائمة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر مشكلة البحث تمثلت في السؤال التالى هل هنالك علاقة توازنية طويل الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014م–1970م.أهم النتائج شملت وجود علاقة توازنية بين النمو الاقتصادي والصادرات على المدى البعيد، تدل نتائج إختبار السببية على المتغيرين (النمو الاقتصادي، والصادرات) كلاهما لا يرتبطان على المدى الطويل في الاقتصاد، بمعني ان أي منهما لا يسبب الاخر، وهذا لا تتوافق مع النتائج المتحصل عليها في الواقع الاقتصادي .اما أهم التوصيات فقد دعت إلى الاهتمام بباقي القطاعات مثل القطاع الفلاحي والسياحي للمساهمة في النمو الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية .

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية:

دراسة مسغوني مني إتفقت مع الدراسة الحالية في تبيان أثر الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني من خلال أثرها على نمو الناتج المحلي، واختلفت معها في عدم الاشارة للصادرات، واختلفت ايضاً فى الحدود الزمنية كانت دراسة مسغوني مني خلال الفترة (1970 -2001م) اما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (2016-2000م)، واختلفت ايضاً في الحدود المكانية دراسة مسغوني كانت في الجزائر اما الدراسة الحالية كانت في السودان .

دراسة إبراهيم حسين صلاح الدين: هدفت إلى التعرف على اثر المحددات الرئيسية لنمو الاقتصاد في السودان، اما الدراسة الحالية فتناولت تجارة السودان الخارجية المتمثلة في الميزان التجاري (X-M) وإسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي

[1] التجاني بن سالم ، دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي ، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، غير منشورة ، رسالة ماجستير، 2016م

الإجمالي(GDP)، واختلفت أيضا في الفترة الزمنية كانت دراسة إبراهيم حسين في الفترة (1970-2005م)، اما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (2000-2016م).

دراسة بهلول مقران تشابهت مع الدراسة الحالية في تناول اثر الصادرات على النمو الاقتصادي واختلفت عنها في عدم الاشارة للواردات، واختلفت ايضاً فى الحدود الزمنية كانت دراسة بهلول مقران خلال الفترة (1970-2005م) واختلفت ايضاً في الحدود المكانية دراسة بهلول كانت في الجزائر اما الدراسة الحالية كانت في السودان .

دراسة احمد الفاضل محمد سعيد (2014م) هدفت الى التعرف على إيجابيات التجارة الخارجية السودانية في ظل العولمة، وتحليل مدى مواكبة التجارة الخارجية للدول النامية والسودان بصفة خاصة للنظام العالمي الجديد، ودراسة وتوضيح إمكانية إزالة القيود الجمركية بين الدول في ظل التكتلات الاقتصادية، اما الدراسة الحالية تناولت تجارة السودان الخارجية المتمثلة في الميزان التجاري (X-M) وإسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي(GDP) ، واختلفت عنها أيضا في الفترة الزمنية كانت دراسة احمد الفاضل خلال الفترة (1995-2005م) اما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (2000-2016م).

دراسة محمد عبد المعطي النعيم احمد (2016م) هدفت الى توضيح معوقات الصادرات السودانية في ظل السياسات التجارية، والكشف على أثر السياسات التجارة الخارجية على الصادرات السودانية، وتناولت العلاقة بين سياسة التجارة والصادرات، اما الدراسة الحالية فتناولت دور تجارة السودان الخارجية المتمثلة فى الميزان التجاري (X-M) وإسهامها في تحقيق النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الاجمالي(GDP)، واختلفت ايضا في الفترة الزمنية كانت خلال الفترة (2010-2016م) اما الدراسة الحالية كانت خلال الفترة (2000-2016م).

دراسة التجاني بن سالم (2016م): هدفت الدراسة إلى محاولة تقديم اطار نظري حول الصادرات، وتوضيح مدى أهميتها للنمو الاقتصادي في الجزائر، واختلفت الدراسة عن الدراسة الحالية بعدم الاشارة للواردات، واختلفت ايضاً فى الحدود الزمنية كانت دراسة التجاني بن سالم خلال الفترة 2014م–1970م) و اختلفت ايضاً في الحدود المكانية كانت دراسة التجاني بن سالم في الجزائر اما الدراسة الحالية كانت في السودان .

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم وأهمية ونظريات التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي ونظرياته.

المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يحتوى هذا الفصل على ثلاث مباحث المبحث الأول : مفهوم وأهمية ونظريات التجارة الخارجية والمبحث الثاني: يحتوي على النمو الاقتصادي ونظرياته، والمبحث الثالث علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، والسجل التاريخي للنمو الاقتصادي، وخصائص النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم وأهمية ونظريات التجارة الخارجية

أولاً: تطور ومفهوم التجارة الخارجية:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية قديمة قدم التاريخ نفسه ، ولكنها لم تكن من الانتشار في العصور القديمة والوسطى كما هي عليه في العصر الحديث. فقد انحصرت التجارة الدولية في العصور القديمة في سلع الترفيه والسلع غالية الثمن، ولقد كانت دول البحر الأبيض المتوسط وبعض دول الشرق الأقصى أهم مراكز التجارة الدولية القديمة. ومع مطلع القرنين السادس عشر والسابع عشر ومعظم القرن الثامن عشر سيطرت آراء التجاريين على السياسة الاقتصادية لتحقيق عظمة الدولة، وطبقا لهذه السياسة فإن الأمة الغنية أقدر وأقوي من الأمة الفقيرة وبالتالى يجب توجيه القوى نحو زيادة ثروة البلاد باستخدام كافة الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف.

وتعرف التجارة الخارجيه بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد ويختص بدراسة الصفقات الاقتصادية الجاريه عبر الحدود الوطنيه والصفقات الاقتصادية هنا تعني: [1]

1- تبادل السلع المادية وتتمثل في حركة المواد الأولية ونصف المصنعة وتامة الصنع ،الاستهلاكية منها والإنتاجية .

2- تبادل الخدمات وتضم خدمات النقل والتأمين، والتمويل ،وتقديم الخبرات الفنية، وتنقل الأفراد عبر الحدود.

3- تبادل حركة النقود وتضم حركة رؤوس الأموال والاستثمارات الطويلة وقصيرة، الأجل والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (على شكل قروض).

---

[1] إسماعيل عبد الرحمن ، حربي عريقات ، **مفاهيم ونظم اقتصادية** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م ، ص 241

وتعرف التجارة الخارجية ايضا على انها عملية انتقال السلع و الخدمات بين الدول و التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك .[1]

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية :

هنالك صله وثيقة بين التجارة الخارجية والرفاهية الاقتصادية فعن طريقها يمكن إشباع حاجات ليس بالإمكان إشباعها إذا اعتمدت الدولة على إنتاجها ومواردها المحلية، وذلك لان البلدان تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية والممكنة. ويأتي ذلك من تركيز الهبات الطبيعية في منطقة دون الاخري، إلا إن التجارة الخارجية الدولية تعمل على إشاعتها وتوزيعها بين الجميع.

ويعتبر قطاع التجارة عموما جزءاً عضويا من هيكل الاقتصاد القومي، لأنة يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية متمثلة في مرحلة التبادل التجاري ويمكن إيجاز أهمية التجارة الدولية في ما يلي: [2]

1. تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوافر لديها، إما لان ظروفها المناخية وإمكانيتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وبفرض إمكانية الدولة إنتاجها فإنها تنتجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.
2. تعد التجارة الخارجية عاملاً هاما للدول النامية التي تسعي إلى تنمية اقتصادياتها بسبب إن التجارة الدولية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية. والاقتراض الدولي ما هو إلا صوره من صور انتقال السلع والخدمات من دولة إلى أخري، فالدولة المقترضة تحصل على الأموال المقترضة بسداد القرض وفوائده عن طريق تصدير بعض السلع والخدمات التي تنتجها الدولة المقترضة.
3. تقسيم العمل بمعني ان تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الاخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من أنها تستطيع إنتاج بعض هذه السلع أو كلها إذا رغبت في

---

[1] عطا الله على الزبون **" التجارية الخارجية "** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية 2005 ، ص 1

[2] عظيم الفاتح محمد عظيم، **دور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية** ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة السودان ،2015م ،ص8

ذلك، وهذا يرجع إلى ان الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعاً عادلا بين أجزاء العالم المختلفة. فبعض الدول لديها أكثر مما تحتاج من الأرض ولكن ليس لديها القوي البشرية المدربة، والعكس صحيح فنجد أن دولاً اخري تتوفر لديها القوي البشرية المدربة ولكن لديها كمية صغيرة من الأرض. وهنالك بعض الدول الاخرى لديها القوي البشرية المدربة والأرض ولكنها تنقصها الموارد المالية، وهذا يستتبع بالتالى إلى أن القدرة على إنتاج السلع المختلفة سيكون موزعا توزيعا غير متساوي. [1]

4. تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوي الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلاد من خلال الصادرات والواردات.
5. وتعتبر التجارة الخارجية أيضا اداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

ثالثاً نظريات التجارة الخارجية:

أولاً: النظريات التقليدية (الكلاسيكية):

1/ نظرية التجاريون :

- تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل وتطور نظرية التجارة الدولية .
- تتلخص أراء التجاريين في أن ثروة الدولة تقاس، كما تقاس ثروات الأفراد بما لديها من نقد وذهب أو الفضة، وهو التجارة الخارجية ولا يتأتى ذلك إلا إذا تحقق فائض في الصادرات عن الواردات والذي هو هدف السياسة الاقتصادية للدولة من تجارتها الخارجية.[2]

2/ نظرية النفقات المطلقة :

في نهاية القرن الثامن عشر وفي كتابة ثروة الأمم أوضح ادم سميث أن ثروة الأمم لا تقاس بقدرتها على تركيب المعادن النفيسة ولكن تقاس بقدرتها على الإنتاج، ولذلك فإن الجهود التي تبذل لزيادة ثروة الأمة يجب أن تنصب على زيادة قدرتها الإنتاجية. وقد أوضح أدم سميث في فكرته الشهيرة باليد الخفية أن الدولة يجب أن ترفع يدها عن النشاط الاقتصادي،

---

[1] المرجع السابق، ص9.

[2] زينب حسين عوض الله ، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ، الفتح للطباعة والنشر ، 2003، ص 46

ولذا يجب ترك الحرية للأفراد في اتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغب كل منهم في توظيف موارده المتاحة فيها.

أوضحت نظرية النفقات المطلقة لأدم سميث أنة إذا قامت التجارة بين دولتين فإن كل من الدولتين لا بد أن تحقق مكاسب من قيام التجارة الدولية فكيف يتم ذلك؟ من خلال التخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها أي أن تكون أكثر كفاءة في إنتاجها وهي السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل من الدول الاخري في هذه الحالة تكون الدولة اقل كفاءة من إنتاج هذه السلع الاخرى، حيث تترك إنتاج هذه السلعة لدولة أخرى، والتي تتمتع في ذات الوقت بميزة مطلقة في إنتاجها، وبإتباع هذا المبدأ فإن توظيف الموارد سيكون أكثر كفاءة، وستتمكن الدولتين من الحصول على كمية اكبر من السلعتين مما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الإنتاج، وتعظيم مستوي الرفاهية.[1]

3/ نظرية النفقات النسبية:

تقوم نظرية النفقات النسبية على ذات الفكرة التي نادي بها سميث وهي التخصص، وقد وضع ريكاردو تلك النظرية عام 1817م وأكملها بعدة جون استيورت ميل ثم آخرين من رواد المدرسة الاقتصادية البريطانية ومن غيرها، هذه النظرية أقيمت على افتراض أساسي وهو أنة يشترط لقيام تبادل تجارة دولي أن يكون هنالك اختلاف في النفقات النسبية وليس في النفقات المطلقة كما قال سميث، وهكذا فإنه لا يلزم لكي تتخصص دولة في إنتاج إحدى السلع التي تتمتع بميزة مطلقة على الاخرى أي نفقة مطلقة في إنتاج السلعتين .

وهكذا فإن نظرية ريكاردو تقوم على فروض أساسية وهي :-

1. أن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضه أي مبادلة سلعة بسلعة ومن ثم لا مجال للحديث عن سعر الصرف والنقود .
2. أن التبادل يتم بين دولتين تنتجان سلعتين فقط .
3. لا وجود لنفقات النقل أو قيود جمركية .
4. ثبات تكلفة الإنتاج بحيث لا تتأثر بحجم الإنتاج .
5. تقاس قيم الأشياء على أسىس ما يبذل فيها من ساعات عمل.

---

[1] إيمان عطية ناصف ، **مبادئ الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر ، 2008م ، ص ص 27 - 25

ولكن على الرغم عن البناء العلمي للنظرية وجاذبيتها ولكنها لم تسلم من النقد وتمثلت هذه الانتقادات في الأتي:

1. قامت النظرية على افتراض أساسي هو أن قيم الأشياء تتحدد على أساس عنصر العمل المبذول، ولكن عنصر العمل ليس العامل الوحيد الذي يدخل في إنتاج السلعة، ماذا عن الأرض؟ ماذا عن رأس المال ؟ واختلاف العائد عليه، وبالتالى تكون هذه النظرية بهذا الافتراض قد ابتعدت عن الواقعية، وأيضا افترضت النظرية تجانس وحدات العمل و هذا غير معقول ولا مقبول علميا لأنه ليس جميع العمال على ذات المستوي من المهارة .
2. افترضت النظرية ثبات النقل والإنتاج وهذا افتراض غير واقعي حيث الافتراض الأساسي أقيمت علية النظرية هو المنافسة الكاملة فهو لم يحدث أن يجد له تطبيق في ارض الواقع، فكيف تفترض النظرية ثبات التكاليف النقل وتوجد العديد من الظروف التي يمكنها أن تؤثر على تكلفة النقل.
3. قيام النظرية على أساس أن التبادل التجاري يتم على أساس النفقات النسبية أيضا يبدو غير منطقي، فالملاحظ أن النظرية ركزت على جانب العرض وأهملت جانب الطلب فلماذا لا تحدد التبادل على أساس أسعار النفقات النسبية.[1]

4/ نظرية القيم الدولية :

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الخارجية، في إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية، أو معدل التبادل الدولي. فوفقاً لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل التجاري هو الطلب المتبادل من جانب كل الدول الأخرى ومعدل التبادل التجاري الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية وهو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة الصادرات و الوردات متساوية ويتوقف تحديد معدل التبادل عند جون ستيوارت ميل عبر قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الاخري ومرونة هذا الطلب . ويتحدد معدل التبادل الدولي هذا بحدين : الحد الأول هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في الدولة الأولى، والثاني هو بمعدل التبادل

---

[1] رضا عبد السلام ، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2010م ، ص 41 ص 42 .

الداخلي بين السلعتين في الدولة الثانية وبطبيعة الحال فإن كل من المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج السلعة الاخري في الدولة الواحدة .

طبقا لهذه النظرية هنالك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية ، وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من لعوامل الاقتصادية والسياسية . عموما كل ما اقترب المعدل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا . وكذلك العكس .

من هنا نستطيع أن نفهم لماذا انتهي جون ستيوارت إلى أن الدولة الصغيرة يمكن أن تحقق مكسب اكبر من الدولة الكبيرة في التجارة الدولية. وكذلك دعوة هذه النظرية للاهتمام بالأسواق الرخيصة ومحاولة التوسع في الخارج بإسم الكسب الدولي. [1]

لقد بعدت هذه النظرية عن الواقع حيث افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل إلا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديث نسبة التبادل، حيث أن في وسع الدولة الكبرى أن تملي شروطها، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم الصادرات وواردات كل من الدولتين الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في إتجاة واحد فقط؟ وما حقيقة وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاصة بسلعة معينة أو بمجموع السلع ؟ وعلى أي أساس تحدد تلك النظرية موقع منحني الطلب المتبادل لكل دولة ؟

على ذلك فالسؤال الذي طرحة التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابته في النفقات النسبية. أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الأجابة عنة بنظرية الطلب المتبادل. ومع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في جانب التجارة الدولية، جانب العرض، والعوامل التي تحدد أثمانها، جانب الطلب، تفرقة غير صحيحة فمن نظىم التوازن الشامل يحدد بالعرض والطلب معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة. والصحيح أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.[2]

---

[1] زينب حسين ،مرجع سبق ذكره ، ص 53

[2] زينب حسين ،المرجع السابق،ص 52

5/ نظرية نفقة الاختيار:

حاول هابرلر إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية متخلياً عن نظرية العمل في تحديد القيمة ومستخدما فكرة تكلفة الفرصة الإحلال أو كما تسمى تكلفة الفرصة البديلة ، وفي رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، و لكنها تتكون من جميع السلع الاخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بذات الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها .

واستمر هابرلر في إفتراض وجود دولتين يتبادلان سلعتين ولدي كل منهما كمية معينة من عوامل الإنتاج ومستبعداً حركات رأس المال وتكاليف النقل حاول هابرلر أن يجيب على الاسئلة الكلاسيكية التالية:

- في ظل أي ظروف يكون التبادل الدولي ممكناً بين دولتين تنتجان سلعتين؟
- ما هي شروط التبادل بينهما ؟
- ما هي الميزة التي ستحصل عليها كل دولة من التجارة الدولية ؟[1]

طبقاً لتحليل تكلفة الفرصة البديلة فإن تكلفة السلعة يتم قياسها عن طريق عدد الوحدات التي يتم التضحية بها من سلعة ما في مقابل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الاخري فإذا كانت الموارد المتاحة (عناصر الإنتاج) في اقتصاد معين يمكن أن تستخدم في إنتاج المنسوجات والقمح .

فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المنسوجات تقاس بعدد الوحدات التي يتم التنازل عنها أو التضحية بها من القمح في مقابل زيادة الإنتاج من المنسوجات بوحدة واحدة والعكس فإن تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القمح تقاس بعدد الوحدات التي يتم التنازل عنها من المنسوجات في مقابل زيادة إنتاج القمح بوحدة .

وفقا لتحليل تكلفة الفرصة البديلة فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة تتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج هذه السلعة بينما تتمتع بتأخر في إنتاج السلع الاخري . [2]

---

[1])محمود يونس محمد ، على عبد الوهاب نجا ،لاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية ،دار التعليم الجامعي ، ص56

[2] عبد الرحمن يسري أحمد ، وآخرون ، الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 45

ثانياً:النظريات الحديثة للتجارة الدولية:

1/نظرية وفرة عوامل الإنتاج: هكشر– أولين:

هذه النظرية قدمها الاقتصادي السويدي إيلي هكشر (Eli-Hecksher) وتلميذة برتل أولين (Bertel-Ohlin) لشرح أساس التجارة الدولية وذلك بالاعتماد على الوفرة من عناصر الإنتاج. [1]

رأينا من قبل أن النظرية الكلاسيكية قد ذهبت إلى أن أساس قيام التجارة التجارة الدولية يرجع إلى الاختلاف في النفقات المقارنة ولكنها في نفس الوقت لم تقدم شرحا للأسباب وراء هذا الاختلاف. إن نظرية هكشر – أولين حاولت شرح أسباب التفاوت الدولي في النفقات النسبية وهذا ما يميز هذه النظرية على نظرية ريكاردو .

وفي نظر هكشر – أولين أن هذا التفاوت يرجع الى الاتي: [2]

1. التفاوت في المتوفر من عناصر الإنتاج وقد ركزت النظرية على عنصري العمل ورأس المال فقط، ذلك لان الأقطار المختلفة تمتلك مقادير مختلفة من عناصر الإنتاج.
2. إن كثافة عوامل الإنتاج تختلف من سلعة إلى أخرى أي أن إنتاج السلعة يتطلب استخدام عناصر الإنتاج بدرجات متفاوتة من الكثافة. مما يجدر ذكره إن عناصر الإنتاج تعتبر متوفرة أو نادرة بالمقدار النسبي وليس بالمقدار المطلق، وهذا يدل على أن أحد عناصر الإنتاج يعد وافرا أو نادرا بالقياس إلى المقدار من العناصر الاخرى .

وخلاصة القول أن نظرية هكشر – اولين تذهب إلى إن القطر سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتوفر عناصرها في الداخل بصورة أكثر نسبياً وعليه فإن القطر الذي لدية وفرة في عنصر العمل سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلع كثيفة العمل بينما القطر الذي يتمتع بوفرة في عنصر رأس المال سوف ينتج ويصدر سلعا كثيفة رأس المال.

عموما فإن النظرية الحديثة تتفوق على نظرية ريكاردو بشرحها الأسباب التي تسبب في وجود الاختلاف في تكلفة الإنتاج على أساس الفروق في توفر عناصر الإنتاج .

تعرضت نظرية هكشر – أولين للنقد بسبب ما اشتملت عليه من افتراضات خاطئة كسابقتها (النظرية الكلاسيكيه) ومن بين هذه الافتراضات التركيز على عنصري العمل ورأس

---

[1] فتح العليم إبراهيم احمد ، **مقدمة في التجارة الدولية** ، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية ، جامعة النيلين ،2005م ، ص27.

[2] المرجع السابق، ص28.

المال وإهمال بقية العناصر الاخري التي تدخل في تكلفة الإنتاج، وعدم قابلية انتقال عناصر الإنتاج في القطرين اللذين يتم التبادل بينهما والتماثل في نوعية عناصر الإنتاج وفي ألأساليب الفنية للإنتاج في القطرين فضلا عن الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج .

من ضمن الدراسات التي أجريت للوقوف على مدى صحة النظرية على الصعيد العملي الدراسة التفصيلية التي قام بها الاقتصادي فاسيلي ليونتيف. لقد قام ليونتيف بدراسته لهيكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينيات للتأكد من صحة النظرية.

تناقض ليونتيف :

وفقا لما جاء في نظرية هكشر – أولين تقوم كل دولة بإنتاج وتصدير السلع التي تستخدم بدرجة اكبر عنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا وان نستورد السلع التي تستخدم بدرجة أكبر العنصر النادر لديها نسبياً وإذا كان من المعروف أن أمريكا قطر يتمتع بوفرة نسبية في رأس المال / العمل أعلى نسبياً من باقي الدول فمن الطبيعي ان تقوم أمريكا بتصدير السلع التى تستخدم نسبة مرتفعة من رأس المال وان تستورد السلع التي تحتاج إلى نسبة مرتفعة من العمل، ولكن النتيجة التى توصل إليها ليونتيف كانت على عكس ما هو متوقع حيث أوضحت الدراسة أن أمريكا كانت تصدر بالفعل سلع كثيفة العمل وتستورد السلع كثيفة رأس المال وهذه النتيجة تعرف بتناقض (لغز) ليونتيف. [1]

حاول ليونتيف ان يقدم تفسيراً لهذه النتيجة المتناقصة ظاهريا، فاشار الى ان العمل إن كان صغير الحجم عدديا فإن العرض الفعال من العمل يعتبر اكبر نسبيا بسبب نوعية العمل وكفاءة العامل الأمريكي، حيث أن إنتاجية العامل الأمريكي تصل ثلاثة أضعاف غيرة من العمال في البلاد الآخرى، وعلية يمكن القول أن أمريكا قطر يتمتع بوفرة نسبيا في عنصر العمل وهذا ما لا يتعارض أو يتناقض مع النتائج التي توصل إليها. كما أشار أيضا إلى أن دراسته لم تشتمل على العوامل التي تحدد الطاقة الإنتاجية للقطر (موارد طبيعية). ومن النقد الذي وجه لدراسة ليونتيف أنه ليس من الضروري أن تقوم الدولة بتصدير السلعة التي تستخدم العنصر المتوفر لديها إذا كان الطلب في السوق الداخلي كبير بالنسبة لهذا النوع من السلع.

---

[1] المرجع السابق، ص29.

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي ونظرياته

اولاً مفهوم النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة . ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة . فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع قطاعات الاقتصاد ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح، كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي، ومن الطبيعي أنه لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ استغلال الطاقة الإنتاجية 100%.[1]

ويعرف أيضا بأنة الزيادة في الدخل القومي أو نمو إجمإلى الناتج المحلي لدولة ما، ويعد نمو إجمإلى الناتج المحلي أمر أساسياً لتحسين مستوي المعيشة، والذي يتم قياسة بواسطة إجمإلى الناتج المحلي للفرد بالإضافة إلى ذلك يعد النمو الاقتصادي دليلا على نجاح النشاط الاقتصادي لأي دولة، على ما سبق يرتبط كل من النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل (للعمالة الكاملة) مباشرة ببعضها البعض،لان النمو الاقتصادي يتطلب استخدام موارد الاقتصاد بصورة فعالة بالإضافة إلى ذلك يعد النمو الاقتصادي الملحوظ وفقا لقانون "أوكن " أمر مطلوباً لخفض البطالة وتحقيق العمالة الكاملة.[2]

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي بصورة تلقائية غير مخططة،فتزايد المعرفة الإنسانية وزيادة السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالى تزداد أسعارها وتزداد ربحيتها مما يحفز رجال الأعمال على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي، ويعتبر النمو الاقتصادي هو احد مكونات التنمية ولكنة ليس المكون الوحيد لها.[3]

---

[1] حربي محمد موسي عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** ،جامعة الإسراء ، عمان،الأردن ، الطبعة الأولي دار وائل للنشر، 2006م، ص 268 .

[2] أوجست سوانينبيرج، **الاقتصاد الكلي**، (ترجمة خالد العامري) ، مصر- الجيزة ، دار الفاروق للاستثمارات ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ص 187 .

[3] نعمة الله نجيب إبراهيم ، إسماعيل حسين إسماعيل ،**أسس الاقتصاد الكلي** ، الناشر كلية التجارة – قسم الاقتصاد – جامعة الإسكندرية ، 1998م ، ص 294 .

يعرف النمو الاقتصادي عادة بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد ان يبدأ الاقتصاد في الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة ومن ثم لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا، ويعبر بنصيب الفرد من الدخل وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب ان تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو.[1]

ثانياً: نظريات النمو الاقتصادي:

النظرية الكلاسيكية للنمو:

شهدت دول أوربا الغربية الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوئل القرن العشرين وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة ليبنوا على أساسها أفكارهم وأرائهم في النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية تحقيقه. تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من أدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو ثم أراء كل من ستيوارت ميل حول الاسواق وروبيرت مالتوس حول السكان .

1/ **تحليل ادم سميث Adam Smith's Analysis:**

ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم الثروة والدخل في كتابه الشهير "ثروة الأمم"The wealth of nations والذي نشر سنة 1776 وترجم الى عشرات اللغات ، يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي والذي يأتي أساساً من الإدخار، وعليه يكون الإدخار هوأساس النمو الاقتصادي. ويقول بأنه بوجود التراكم الرأسمالي تصبح عملية النمو عملية متجددة ذاتياً حيث يرفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية فتزيد الدخول والارباح، وتخصص أجزاء اضافية أكبر منها للإدخار والإستثمار، فمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث ليزيد الإنتاج ومزيد من الارباح ولكنه في الوقت نفسه يشير الى أن هذه العملية التراكمية للنمو لها حدود ، حيث يؤدي وصول الإقتصاد الى مرحلة حده التراكم الرأسمالي الى هبوط الأرباح وتقل المدخرات ومعدلات التكوين الرأسمالي (حين يتكالب الرأسماليون على الإستثمار في مجالات معينة) لينتهي بمرحلة الركود

---

[1] مايكل ايدجمان، **الاقتصاد الكلي** ، تعريب محمد إبراهيم منصور ، جامعة الملك سعود– القصيم ، دار المريخ للنشر ، 1988م ، ص 455.

2/ تحليل ديفيدريكاردو David Ricardo's analysis:

بنى ريكاردو أفكاره وتحليله على دعامتين أساسيتين هما :

أ/ نظرية مالتس للسكان ب/ قانون تناقص الغلة

يعتقد ريكاردو أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الإقتصادي ، والذي يخضع لقانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية إخرى ، وقد جعل من عنصر الأرض عاملاً محدداً للنمو الإقتصادي، حيث يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلاً بالنسبة للموارد الطبيعية تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين فيزيدون من إستثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، مما يؤدي الى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل فترتفع الأجور فيزيد النمو السكاني، وتشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة .

وبإستمرار النموالسكاني تستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة مما يؤدي الى ظهور قانون تناقص الغلة، وإرتفاع أسعار الغذاء وهنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي ويقل الحافز على الاستثمار فينخفض الطلب على العمل وتتجه الاجور الى الانخفاض حتى تصل الى حد الكفاف وتظهر هنا حالة الركود الاقتصادي الذي يصعب معه إستمرار عملية النمو.

يقسم ريكاردو المجتمع الى ثلاثة فئات :

أ/ الرأسماليين ب/ العمال ج/ملاك الأراضي

ويرى أن عبئ قيادة المجتمع يقع على كاهل الراسماليين من خلال تشييد المصانع ، وتشغيل العمال ، وأن الاجور لابد وأن يتم تحديدها عند مستوى أجر الكفاف إذ أن رفع الاجور عن ذلك المستوى يعمل على زيادة عرض العمل[1].

3/ روبرت مالتوس Robert Malthus:

أن افكار وطروحات "مالتوس" ركزت على جانبيين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية .

ويعتبر"مالتوس" الاقتصادي الكلاسيكي الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الانتاج ، ويرى بأنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ

[1] الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، ص ص27-31 .

على مستوى الربحية، وقد ركز على إدخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الإستثمار المخطط للرأسماليين والذي يمكن أن يقل الطلب على السلع وأن إنخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية ، وفي حالة زيادة حجم المدخرات لدى ملاك الاراضي عن حاجة الراسماليين للافتراض فيقترح "مالتوس" في حينها فرض ضرائب على ملاك الاراضي.

وبخصوص نظريته في السكان فإنه يذكربان هناك اتجاهاً ثابتاً للسكان أن يزداد بمعدل يفوق معد نمو الغذاء، حيث يقول أن "معدل"السكان ينمو بمتوالية هندسية فيما ينمو معدل الغذاء بمتوالية عددية الامر الذي يؤدي الى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، ويؤكد بان نمو السكان يحبط مساعي النموالاقتصادي وأن نمو الموارد يساهم في زيادة السكان وراس المال ، وذلك لأن أي زيادة في دخل الفرد الناجمة عن التقدم التكنولوجي تقود الى زيادة المواليد والتى تقلل من معدل دخل الفرد وتعيده الى مستوى الكفاف.

إلا أنه بشكل عام فإن التحليلات والنظرة المتشائمة عند مالتوس لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للسيطرة على حجم السكان من جهة ولأن إنتاج الغذاء قد إزداد بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك بسبب التقدم التكنولوجي المتحقق في الزراعة عوض عن تناقص العوائد. [1]

النظرية الجديدة للنمو (الداخلية) :

أن الاداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية) في القاء الضؤ على مصادر النمو طويل الامد قد قاد الى عدم الرضا عن تلك النظريات والتى تؤكد على أنه هناك خاصية في الاقتصاديات المختلفة تجعلها تنمو لفترات طويلة ، وفي غياب الصدمات الخارجية أو التغير التكنولوجي فإن كل هذه الاقتصادات سوف تصل الى توقف النمو (Zero Growth) وعليه فليس هنالك غرابة بأن هذه النظرية فشلت في إعطاء تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصاديات المختلفة في العالم. [2]

---

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات ، الاردن : دار وائل للنشر ، الطبعة الاولى ، 2007. ص – 60 .

[2] المرجع السابق ص 78.

ويرى أصحاب هذه النظرية أن عملية النموهي نتيجة طبيعية للتوازن في الاجل الطويل، وأن الادخار ومن ثم الاستثمار عاملان اساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي ، ويشيروا الى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمارمرجعه التباين في الاستثمارالبشري من تعليم وتدريب وتطوير، إضافة الى توافر البنية التحتية للاقتصاد الوطني، كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة .

لقد كانت لإسهامات كل من Roomer&Lacus 1986 والتي بدأت في اواسط الثمانينات من القرن الماضي اعتماداً على عنصرين اساسيين للنمو الاقتصادي:[1]

1/ رأس المال البشري Human Capital .

2/ المعرفة Knowledge .

والتي من خلالها خلق نمو طويل الاجل، حيث أشار Lucas أنه بالإمكان إضافة راس المال البشري كمدخل انتاج اضافي، حيث يمكن أن يتراكم شأنه شأن راس المال، اذ يتم إستثمار حصة ثابتة من الناتج في التعليم ، وتدريب قوة العمل.كما أن المعرفة مثل براءة الاختراع ، تساهم في أمكانية إنتقال المعرفة بين الافراد وهو الامر الذي يترتب عليه أمكانية توليد النمو وخاصة عندما تساهم المعرفة في رفع عوائد الاستثمار في راس المال البشري.

إنتقادات نظرية النمو الداخلي:

من أهم العيوب ، أنها ما زالت تعتمد على عدد من الفروض النيو كلاسيكية التقليدية التي غالباً ما تكون غير مناسبة لاقتصاديات دول العالم الثالث، علاوة على ذلك نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف البنية الاساسية ، وعدم ملائمة الهياكل الاساسية وعدم كمال أسواق السلع وراس المال. [2]

---

[1] الدليمي: التنمية الاقتصادية نظريات وتجارب ، مرجع سبق ذكرة ص 85 - 86.

[2] ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ ، الرياض ، ص 157 .

المبحث الثالث

العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

هناك الكثير من الآليات التي من خلالها يلاحظ التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها التعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق ، وكذلك خفض الواردات . كما ان تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالى تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول. بالإضافة إلى ان تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي للموجهة للصادرات من شأنها ان تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة. أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدراً رئيسيا ً من مصادر النمو) وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة ، وغيرها من الآليات غير المباشرة .

تعرضت الكثير من الدراسات المسحية للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية ، فقد أشار فيشر إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال انتاجة محليا) والتأثير الايجابي على النمو، بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد،على النمو. ويستشهد فيشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوربي والتنمية، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة، والبنك الدولي في ما بعد، والتي أشارت جميعا إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو. حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فشر والجهات المعنية، أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، لا تعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات+ الصادرات÷ الناتج المحلي الإجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الايجابي للتجارة عل النمو، فهناك العديد من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة لا تمثل فيها درجة الانفتاح أهمية كبيرة وفي هذا المجال فإن نتائج الدراسات تشير إلى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها (2%) عن نظيرتها المغلقة. ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية ،حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة. ورغم ذلك يعتقد فيشر بان ذلك لا يعني بان الانفتاح هو الشرط الكافي في النمو، ولا يعني ذلك أيضا بأن بقية السياسات الاخرى غير

ملائمة بل ان هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو .ويعني ذلك ان البلدان الراغبة في النمو لابد ان تندمج في الاقتصاد الدولي (أي تتعولم) بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والنفاذ للسلع الاستهلاكية المستوردة .إلا ان هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة التي أوردها فيشر وآخرون حول التأثير الموجب للانفتاح التجاري على النمو (المعني الضيق أو الكمي للتنمية).

وقد أشار رودرك بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب ان ينظر إلية كـــوسيلة وليس كـــــهدف أي كوسيلة لتمويل الواردات . ويورد رودرك تجربة (25) بلداً نامياً شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفترة (1975-1994) علما بان بلدين فقط من هذه البلدان (مصر واندونيسيا) قد شهدتا انخفضا فى نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى (10%) . وبناء على ذلك فقد برزت القناعة لدى الكثيرين بان ارتفاع الصادرات يحرك ويحفز النمو.[1]

النمو التاريخي: الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي:

سيمون كزنتس حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعملة الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة .ولقد عرف النمو الاقتصادي للدولة بأنة الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيدلوجية التى يحتاج الأمر إليها . ويتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي:

1- إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارة للنضج الاقتصادي .[2]

2- التكنولوجيا المتقدمة هي ألأساس والشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كافي .

---

[1] أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ،المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد الثالث والسبعون ، الكويت ، مايو ، 2008، السنة السابعة ، ص7

[2] ميشيل ب. تودارو،التنميةالاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ، محمود حامد ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ص 174.

3- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية إيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء .

وقد أوضح كزنتس ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدولة المتقدمة ويشمل الاتي :[1]

1- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني .

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد .

4- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي .

5- ميل اقتصاديات الدولة المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.

6- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم .

تجمع أول خاصيتين المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصيتين الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي، أما الخاصيتين الخامسة والسادسة فهما يوضحان اثر الانتشار العالمي للنمو. ونستعرض فيما يلي هذه الخصائص الست للنمو :

1/ المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني :

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في (الوقت الحاضر-1770) بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية . فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو السكاني او3,% بالنسبة لنمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GNP). وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج (72) سنة بالنسبة للنمو السكاني و(24) سنة بالنسبة للناتج القومي الإجمالي .حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر . على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج بحوإلى 10مرات مقارنة بفترة ما

[1] المرجع السابق ، ص175 .

قبل دخول الثورة الصناعية ، وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من4 إلى 5 مرات. وكذلك قد تضاعف معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر .

2/ المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمإلى إنتاجية عناصر الإنتاج (TFP) . فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي ،على ما توصل إلية كزنتس ان إجمإلى الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدولة النامية ولان (TFP) توضح الكفاءة في استخدام كافة المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج فإن الاقتصاديون غالبا ما يقيسون نمو هذة الإنتاجية بشكل منفصل عن النمو في المدخلات من عوامل الإنتاج بيانياً.[1]

3/ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو. حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية. ومنذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي. ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية (وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية للمنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات). وأخيراً التحول المماثل في الوضع المهني لقوي العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الخدمية والصناعية. على سبيل المثال كان إجمإلى قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846م في الولايات المتحدة حوإلى 53.5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7%فقط . كذلك أيضا نجد أن القوة العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51% عام 1846م إلى 12.5% عام1947م ولأقل من 7%عام 1970م وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة .

---

[1] المرجع السابق ، ص 176

4/ المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والايديولوجي :

عادة ما يصاحب تغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث وقد وضع (ميردل) قائمة عن التحديث في مقالة عن التخلف الاقتصادي في آسيا غطت النقاط الآتية:[1]

1- الرشادة وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير، وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأعمال وكذلك الأنشطة التقليدية. وقد أوضح رئيس الوزراء السابق الهندي (جواهر لال نهرو) ان ما تحتاجه الدول المتخلفة هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلا بد من تطبيق أساليب جديدة في كل شئ سواء في المزرعة او المصنع أو في المواصلات، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد ان يكون مصحوبا بتفكير حديث فلا يمكن الحصول على مواد جديدة. وهناك عقلية تقليدية قديمة .

2- التخطيط الاقتصادي والذي يكون له التأثير الكبير في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية.

3- التعادل او التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة والذي يعني التوزيع الأكثر عدالة للطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوي المعيشة وتكافؤ الفرص .

4- تحسين الاتجاهات والمؤسسات يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العاملين وتشجيع المنافسة الفعالة وتحقيق الحراك الاجتماعي وتشجيع المشروعات الفردية وتحقيق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة، ورفع مستويات المعيشة. وبالنسبة للاتجاهات في مفهوم (تحديث العمالة) يتضمن غرس المثل العليا و الكفاءة، والذكاء الحفاظ على الوقت، والالتزام، والأمانة، والقيادة ،التعاون، والاعتماد على الذات، والاقتصاد والتعاون والاستقامة، والنزاهة والنظرة بعيدة المدى (بعد النظر). [2]

---

[1] المرجع السابق، ص177

1 المرجع السابق، ص178.

التجارة الدولية وحفز النمو :

عادة ما يشار إلى التجارة الدولية الحرة بأنها "محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصاديا حاليا، وذلك من خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.فقد أدي التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي ،وقد ساعد ذلك على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير. كما نلاحظ ان الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي، ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد يؤدي إلى، تيسير اقتراض الدول النامية، خلال القرن التاسع عشر، من أسواق المال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جداً. وقد ساعد هذا التراكم الرأسمإلى في تحفيز القيام بمزيد من الإنتاج ،وإمكانية زيادات الواردات ،الأمر الذي قاد إلى المزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول.

ففي القرن التاسع عشر،كانت دول أوربا وأمريكا الشمالية قادرة على المشاركة بشكل فعال في النمو الديناميكي للتبادل الدولي، على، أساس حرية التجارة، وحرية تحرك رأس المال، والهجرة الدولية لفائض العمالة غير الماهرة .

اما في الوقت الراهن، فإن وضع كثير من الدول الأقل تقدما مختلف تماما وباستثناء عدد قليل من الدول الناجحة في شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، نجد ان الدول النامية غير البترولية تواجه صعوبات شديدة عند محاولتها تحقيق النمو الاقتصادي السريع استناداً إلى التجارة العالمية. ومن الملاحظ منذ الحرب العالمية الأولى ان كثيراً من الدول النامية قد شهدت تدهوراً في أوضاعها التجارية، كذلك حدث انخفاض كبير في معدل التبادل الدولي(الأسعار النسبية لصادرات هذه الدول بالمقارنة بالأسعار النسبية لوارداتها).

على ما تقدم، فإن السبق الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدما ،يمكنها من الاستفادة بقدرتها العلمية والتكنولوجية. بحيث تظل أكثر تنافسية،وأكثر قدرة على الابتكار وتطوير منتجات جديدة تحل محل الصادرات السلعية التقليدية للدول النامية، ناهيك عن قدرتها على الحصول على التمويل الدولي بشرط أفضل.وأخيراً، حيثما استطاعت الدول النامية تحقيق النجاح في إنتاج بعض السلع بصورة تنافسية (مثل المنسوجات، والملابس، والأحذية، وبعض المصنوعات الخفيفة)، فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع القادمة من الدول النامية.[1]

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 187-188

الفصل الثالث

دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في السودان

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن تجارة السودان الخارجية في الفترة (1980–1999م).

المبحث الثاني: تجارة السودان الخارجية (2000-2016م).

المبحث الثالث: اداء الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في السودان (2000 -2016م).

المبحث الأول

نبذة تاريخية عن تجارة السودان الخارجية في الفترة (1980–1999م):

كان الاقتصاد السوداني وحتى حقبة التسعينيات اقتصاداً زراعيا يعتمد على الزراعة بشكل أساسي حيث تساهم الزراعة ب 45% من الناتج المحلي الإجمالي ويعتمد علية أكثر من 70% من السكان في معيشتهم وعملهم كما يمثل المصدر الأساسي لصادرات السودان.[1]

طيلة عقدي السبعينيات والثمانينيات اتسمت اتجاهات الصادر بالجمود نتيجة لنمو الإنتاج البطئ والمتدهور أحيانا . ولم تتطور الصادرات ولم يتغير حجمها بالرغم من الإمكانيات التي تتمتع بها البلاد من زراعة ومعادن وقاعدة صناعية كبري . وكانت موارد الصادرات تتأرجح بين 400 مليون إلى 600 مليون دولار سنويا خلال تلك الفترة. وفي النصف الثاني من التسعينات فشلت الصادرات السودانية في تحقيق المستوي الذي توصلت إليه في السبعينيات . وكان من أبرز المعوقات والمحددات للصادرات ما يلي :-

1- اعتماد الصادرات على المحاصيل الزراعية بصفة أساسية .وقد أتسم الإنتاج الزراعي بعدم الاستقرار بسبب تذبذب هطول الأمطار، كما شهدت الفترة كوارث الجفاف والتصحر التي أدت إلى تراجع كبير في إنتاج الزراعة المطرية.
2- السياسات الاقتصادية والتجارية المعوقة للصادر خاصة في مجال الرخص والتسعير والقيود على هوامش الأرباح، ونظام سعر الصرف غير الواقعي خاصة بالنسبة لسلع الصادر الرئيسية التي كانت تعامل بسعر الصرف الرسمي مثل الصمغ والقطن ، هذا إلى جانب القيود التي كانت تفرضها لائحة التعامل بالنقد الأجنبي والتي كانت تضع قيوداً إضافية على تحويلات موارد الصادر وتحديد أسعار الصرف لها .
3- تدهور البنيات الأساسية في الزراعة المروية خاصة في نظم الري والآليات الزراعية، وذلك لتوقف تدفقات القروض وعجز الدولة عن توفير العملات الأجنبية لإعادة تعميرها وصيانتها . مما أدى إلى تراجع في إنتاج الزراعة المروية وبالتالى تراجع حجم وقيمة الصادرات.
4- السياسات التسويقية لم تكن متحيزة للمنتجين. ففي داخل السودان كان تسويق سلع الصادر الأساسية خاصة القطن والصمغ محتكرة لدى مؤسسات عامة وشركات

[1] الامانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ،مختصر تقويم الخطة الخمسية الثانية (2012-2016م) ، 2014م ،ص 68.

الامتياز والتي اتسمت أداؤها بالضعف مما أدى إلى تكبد المنتجين خسائر كبيرة . وحاولت الحكومة لتغطية هذه الخسارات بدعم الشركات المسوقة عن طريق تقديم التمويل المصرفي لها وذلك بالطبع على حساب القطاع الخاص . [1]

إن نمو الصادرات السودانية يعتمد خلال تلك الفترة على حد كبير على معدل صادرات القطن الذي كان قي الثمانينيات حوإلى 40% من إجمإلى الصادرات في السنوات 1988، 1987 ،1986، 1985، وقد قدر متوسط الصادرات السنوي بما يعادل 490 مليون دولار خلال تلك الفترة، ثم ارتفعت الصادرات بحلول عام 1989م بمعدل 13% لتصل إلى 550 مليون دولار. وبرغم جودة الإنتاج في كل المحاصيل في هذه الفترة ، ولكن الزيادة في صادرات القطن بالمعدل المذكور لم يواكبه معدل زيادة الصادرات من المحاصيل الأخرى. وفي العام 1990م حافظت صادرات القطن على معدلها المرتفع ولكن تزامنت معها زيادة كبيرة في صادرات السمسم والذرة بينما انخفضت صادرات الفول. وقد قدر حجم الصادرات بحوإلى 465 مليون دولار في هذه السنة، وبالرغم من زيادة الإنتاج في معظم المحاصيل وارتفاع تكاليف الترحيل، فإن عملية تصدير أغلب المحاصيل لم تكن مربحة في ظل سعر الصادر في الوقت المشار إلية، وعليه بات من الصعب تسويق هذه السلع إلا عن طريق المقايضة او بيعها وفق السعر المعلن مع دعم المزارعين عن طريق القروض .

أما عن حجم واردات السودان الحقيقية فهي أكبر بكثير مما تصدره الجهات الرسمية أو تعكسه السجلات، فكثير من الواردات إما إن تدخل السودان عن طريق المهربين بالجمال وبالسنابك "مراكب صغيرة "عبر البحر الأحمر، أو عبر حدود السودان الشرقية من الدول المجاورة .هناك ايضاً الكثير من البضائع التي يحضرها التجار المتجولين " تجار الشنطة " وهولاء لا يدخل نشاطهم ضمن سجلات الواردات الرسمية، كما أن المغتربين السودانيين يحضرون في حقائبهم الكثير من الملبوسات والعطور والأدوات الكهربائية والمواد الاستهلاكية وكل هذا خارج سجلات الواردات الرسمية للدولة. علية فإن الحديث عن الواردات بناء على سجلات الواردات الرسمية إنما يعكس جزءاً من الحقيقة ولكن ليس كل الحقيقة. وفقا لما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي (1990م) فإن واردات السودان قد بدأت ترتفع في الأعوام

[1] منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان،عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2001م، ص ص97 ، 99

1988م/1987م، وترتفع تدريجياً بعد تدهور دام لخمسة سنوات سابقة، ويرجع هذا التدهور في تلك الحقبة إلى ندرة العملات الصعبة، وعجز ميزان المدفوعات عن تلبية الطلب على العملات الحرة اللازمة لتمويل الواردات . هذا القصور تسبب في ندرة مدخلات الإنتاج للزراعة والصناعة، وكذلك المواد الاستهلاكية الضرورية. وفي العام 1988م بلغت نسبة الزيادة في الواردات 47% وذلك سبب زيادة تحويلات المغتربين، وزيادة حجم العون الخارجي المتفق علية مع السودان. وهذة الاتفاقيات هي التي أبرمتها الحكومة الديمقراطية لإعادة تأهيل الكثير من مشاريع القطاعين الصناعي والزراعي ، قد بلغ حجم العون الخارجي الذي تلقاه السودان في تلك الفترة 37% مما أتفق عليه وأستمر حجم الاستيراد على ما هو علية في السنوات 1988م/1989م، باستثناء ما قيمته 42 مليون دولار هي عبارة عن مواد إغاثة للإقليم الجنوبي في الأعوام 1990م /1989م.

وقد سجلت الواردات انخفاضا بلغ 20% بسبب شح الموارد الخارجية من العملات الصعبة، نتيجة لانخفاض العون الخارجي وقلة التحويلات الخاصة، بالإضافة للضوابط الصارمة التي اتبعت في منح الرخص التجارية للاستيراد [1]

[1] قسوم خيري بلال، إشكاليات الاقتصاد والتنمية في السودان ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، 2013م ، ص ص 218-213

المبحث الثاني

تجارة السودان الخارجية (2000-2016م):

هنالك العديد من التطورات التي حدثت في هيكل الاقتصاد السوداني بعد عام1999م وكان لها عميق الأثر في أداء كلا من ميزان المدفوعات والميزان التجاري الأمر الذي إنعكس على علاقة السودان مع العالم الخارجي (الشركاء التجاريين) فالمتتبع لمسيرة الاقتصاد السوداني ما قبل العام 2000م، يجد أنة كان اقتصاد حرب يتم توجيه غالبية النفقات إلى مناطق الحرب وتوفير العتاد، كما كانت الضرائب هي المصدر الرئيسي للإيرادات الدولة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة ،حيث أدى هذا الوضع إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة وبالمقابل ارتفاع معدلات البطالة مما حدا بالدولة لتبني مجموعة من البرامج الإصلاحية الاقتصادية لمعالجة الأمر. فعلى صعيد التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، هنالك مجهودات كبيرة بذلت لتقييد استخدام النقد الأجنبي من حظر استيراد السلع الكمالية وذلك لتوفير النقد الأجنبي وتشجيع الصادرات وخصوصاً الصادرات غير البترولية بعد عام 2000م . كما كان لاتفاقية السلام في نيفاشا أثر مباشر على الاقتصاد السوداني مما أدى إلى توظيف كل المصروفات الحكومية إلى مشاريع التنمية بدلا عن الحرب .[1]

ووفقا لمشروعات الخطة الخمسية (2007م – 2011م)، للمجلس القومي للتخطيط الإستراتيجي فإن سياسة الدولة التجارية الخارجية تتمثل في مقابلة الالتزامات الناشئة عن الانضمام لاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال التجارة الخارجية، والاستعداد لمقابلة الالتزامات الناشئة من انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والتجمعات الإقليمية، وللاستفادة من الرخص والميزات التي تمنحاها اتفاقية التجارة العالمية للدول النامية والأقل نموا، والعمل على حماية الاقتصاد الوطني من الآثار الضارة لعمليات الإغراق والدعم غير المبرر ومكافحة الاحتكار،وتوجيه السياسات النقدية والمالية لاحتواء الآثار السالبة على التجارة الخارجية جراء الالتزام بنصوص اتفاقيات التجارة الحرة وتوحيد النظم الجمركية على المستوي الثنائي،الإقليمي والدولي بالإضافة على العمل على تلبية احتياجات دول الجوار من

---

[1] الوليد أحمد طلحة ، **مجلة الدراسات المصرفية والمالية ، أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2000م –2016م** ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ،العدد العشرون ، 2012م. **ص 28**

المنتجات السودانية وربطها بشبكات الطرق البرية والسكك الحديدية والموانئ البحرية وايـــلاء عناية خاصة للدول المغلقة التي ليس لها منافذ وموانئ بحرية .

وقد استمرت الدولة في إزالة القيود الإدارية لتعميق مقومات تحرير التجارة الخارجية واعتماد آليات السوق في عملية الصادر والوارد وفق الأهداف القومية ، ورفـــع معـــدل نمـــو الصادرات غير البترولية سنوياً وتنشيط الطلب الخارجي عبر زيادة الشركات والتعاون الثنائي والإقليمي وفتح أسوق جديدة للصادرات، وتنظيم الجهود المؤسسية والتقنية والميزات النســـبية السلعية لزيادة تنافسية الصادرات السودانية، ومراجعة ودراسة آثار الرسوم والضرائب علـــى عمليات الصادر، بالإضافة إلى زيادة تمويل الصادر وتقـــديم الـــدعم والضـــمانات اللازمـــة والتسهيلات الائتمانية، ودعم وزيادة رأس المال الوكالة الوطنية لتمويل الصادرات كما عملـــت على المحافظة على الميزة السيادية للسودان في إنتاج وتسويق السلع الرئيسية كالصمغ العربي والقطن والحبوب الزيتية والماشية.

تم إنشاء مجالس عملة متخصصة لكل سلعة تختص بتنظيم ورعاية الإنتاج والتســـويق والتصنيع والجودة والبحوث والتطوير والتنمية، وإشراك المصدرين فـــي وضـــع السياســـات المرتبطة بزيادة الصادرات، وإنشاء نظام مؤسسي لتوفير توحيد معلومات وبيانـــات الصـــادر، وقيام مركز لتطوير الصادرات السودانية غير البترولية، بالإضافة إلى التنسيق مـــع الولايـــات لإقامة وتنظيم أسواق المحاصيل والماشية، ونقل التقانة وتوطينها ودعـــم القـــدرات التســـويقية لأجهزة ومؤسسات الصادر.

في إطار ذلك تم رفع الدعم عن البترول عن طريق تعديل الأسعار المحلية لتتجـــاوز الأسعار العالمية، وتحرير الواردات وأسعار وقود الطائرات والكيروسين وامتناع بنك السودان عن تحويل واردات الحكومة عدا البترول الخام وبعض المنتجات البترولية والأدويـــة وقطـــع الغيار، وتخفيض مطالبات تسليم عائدات الصادرات لبنك السودان على المنتجات عدا القطـــن والصمغ العربي من 30%--25% أما القطن فانخفض من 100% إلى 40% بينمـــا ارتفعـــت المطالبة على بعض المنتجات من 50% إلى 60% .[1]

تم عمل خطة لزيادة تحرير أسعار النفط ، ومراجعة نظام التجارة مـــع الوضـــع فـــي الاعتبار عمل خطة لتنظيم التجارة وتسهيل المعاملات الإدارية التي تحكم التجارة الخارجيـــة ،

[1] المرجع السابق ، ص 31

ورفع الحظر على تصدير بعض السلع كما تم خفض الضريبة على بعضها ، أيضـــاً وافقـــت السلطات التنفيذية على تحديد الإعفاءات الجمركية في عام واحد بعد قانون تشجيع الاستثمار.

في عام 2001م تم تخفيض تعريفة الواردات من 60% إلـــى 40% وتخفـــيض التعريفـــة المتوسطة إلى اقل من 20% وتخفيض عدد الفئات من 4-3، وإلغاء وجـــوب 20 يـــوم كحـــد لملكية المصدرين للنقد الأجنبي .

تماشيا مع سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة في فبراير 1992م ظلت سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية للعام2003م تسعى إلى إزالة القيود والمعوقات على التجارة الخارجية ففي مجال الصادر زاد الاهتمام بتطوير مواصفات الصادر مع فتح أسواق جديدة ، كما بذلت الجهود لتطوير الأسواق التقليدية . أما في مجال الاستيراد فقد تم تطوير الإجراءات الخاصة لكافة طرق الاستيراد ومنح التمويل بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية .

وفي إطار اتفاقية الكوميسا الهادفة إلى تكوين وحدة اقتصادية واصل السودان تطبيقية الفعلى للتعريفة الجمركية الصفرية بغرض تشجيع تجارته البينية مع ثمانية دول الكوميسا البالغة عشرون دولة .

هدفت السياسة العامة للدولة للعام 2004م إلى توسيع قاعدة الصادرات إلى جانب تقوية القدرات والميزة التنافسية لسلع الصادر غير البترولية . وقد تم التأمين على الاهتمام بفتح أسواق جديدة إلى جانب تطوير الأسواق التقليدية.

أما في جانب الاستيراد وفي الاتجاه نحو إكمال تحرير التجارة الخارجية، فقد تمت بعض التعديلات كمنح التمويل بالنقد الأجنبي وتعديل الفقرة الخاصة بفترة التمويل والتي كانت لا تتجاوز عاماً واحداً حسب طبيعة العملية حيث أستثنى من ذلك تمويل استيراد السلع الرأسمالية والمواد الخام والسلع الوسيطة وذلك وفق ضوابط معينة وتقليص قائمة السلع غير المسموح باستيرادها بتسهيلات في الدفع .

في إطار تشجيع التجارة البينية لدول الكوميسا واصل السودان التطبيق الفعلى للتعريفة الجمركية الصفرية مع بعض الدول المنضوية تحت مظلة هذه المنظمة الإقليمية .

وفي العام 2011م تعرض الاقتصاد لصدمة إنفصال الجنوب والتي كان من أثارها فقدان 75% من إنتاج البترول وبالتالى فقدان 50% من إيرادات الموازنة العامة 90%من مصادر النقد الأجنبي . أدي ذلك إلى تراجع الأساسيات الاقتصادية بشكل كبير وفي مقدمة

ذلك تراجع معدل النمو إلى حوإلى 2% في 2011و2012 وتزايد العجز المإلى وزادت الفجوة بين السعر الرسمي للجنية وسعر الصرف الحر في السوق الموازي وارتفاع معدلات التضخم، وقبل إعلان نتيجة الاستفتاء وإنفصال الجنوب قامت وزارة المالية بالتنسيق مع الجهات المختصة بإعداد البرنامج الإسعافي (2011 -2013) وقد أعد البرنامج الإسعافي تحسبا للتحديات التي تواجه السودان بعد انفصال الجنوب ومواجهة الآثار المترتبة على الاقتصاد الوطني في إطاره الكلي وجوانبه المالية والنقدية والتمويلية .

وعند إعداد الخطة الخمسية الثانية (2016 -2012) اعتمد البرنامج الثلاثي كمرتكز أساسي ومرجعية أولية للخطة الخمسية الثانية استنادا على تلك التحديات والأهداف التي حددها البرنامج الاسعافي وعلى ضوء ذلك تم تعديل مدى البرنامج من (2013-2011) إلى (-2012 2014) وتم تعديل مسماه ليصير البرنامج الثلاثي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار ليتزامن مع بداية الخطة الخمسية الثانية (2016-2012) بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي كمبادرة اقتصادية لكبح جماح التضخم وتثبيت سعر الصرف وزيادة الاعتماد على القطاعات الإنتاجية الحقيقية (الزراعة ، الثروة الحيوانية ، والتعدين ومبادرات أخرى كبرنامج النهضة الزراعية بغرض تطوير العائدات غير البترولية وزيادة مساهمتها في زيادة الصادرات وإحلال الواردات من السلع الإستراتيجية (القمح، السكر، القطن، الصمغ العربي واللحوم، المعادن، زيوت الطعام ، والأدوية) وأخري ولائية بغرض إحكام التنسيق وتجويد الأداء بما يمكن من مجابهة التحديات المماثلة بحسن توظيف واستخدام الموارد المتاحة بكفاءة. تمثلت أهم تحديات البرنامج في القطاع الحقيقي في الأتي:

1. تحديد مصادر النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي في الإطار الزمني للموضوع.
2. خفض تكلفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية وتنافسية السلع الوطنية وقدرتها في النفاذ إلى الأسواق العالمية.
3. حشد الموارد وتوجيهها إلى الإنتاج.
4. معالجة ضمور وانسياب القروض والمساعدات الخارجية والحرمان من الحقوق المكتسبة.[1]

[1] مختصر تقويم الخطة الخمسية الثانية ، مرجع سبق ذكرة ،(2016-2012م) ، 2014م ، ص ص 70-69

المبحث الثالث

اداء الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي في السودان (2000 -2016م)

يستعرض في هذا المبحث اداء الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السودان خلال الفتره (2000 -2016م) بالتفصيل مع مقارنة الاداء خلال السنوات المختلفة .

جدول رقم (1) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (1999-2000م)

مليون دولار

البيان	1999	2000
قيمة الصادرات	780.1	1806.7
مواد بترولية	275.9	1350.8
مواد غير بترولية	504.2	455.9
قيم الواردات (CIF)	1,414.9	1,552.7
الميزان التجاري	(634.8)	254.0

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2000م

شكل رقم (1):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (1999-2000م)

مليون دولار

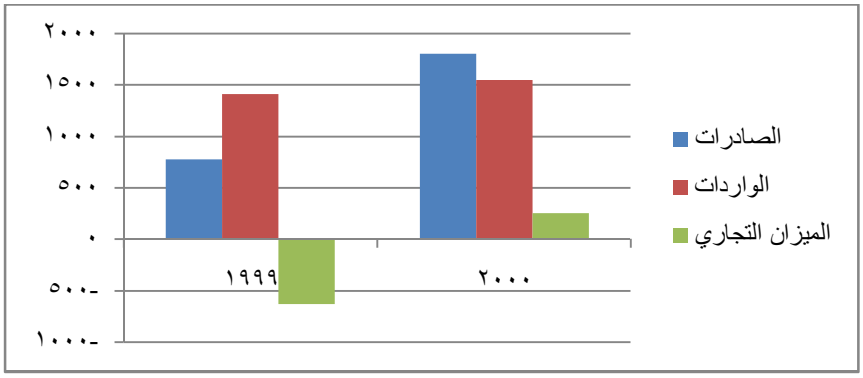

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

من الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) نلاحظ انه قد طرأ تحول كبير في الميزان التجاري حيث سجل فائضاً قدرة 254 مليون دولار في عام 2000م مقارنة بعجز قدرة 634.8 مليون دولار في عام 1999م أي بتحسن قدرة 888.8 مليون دولار بما

يعادل140%، و يعزى التحسن في الميزان التجاري لارتفاع عائد الصـــادرات بمـــا يعـــادل 131.6%عن العام السابق نسبة لارتفاع الكبير في عائدات صادرات البترول وبـــدء تصـــدير مشتقاته لأول مرة خلال عام 2000م هذا بالرغم من تراجع عائدات الصادرات غير البترولية من 504.2 مليون دولار في عام 1999م إلى 455.9 مليون دولار في عام 2000م .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل 14.7 مليون جنية في عام 2000 مقارنة بـــ 13.5مليون جنية في عام 1999، اما متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي فقد بلغ 1086.5 مليون جنية في عام 2000م، مقارنة ب 892.3 مليون جنية في عام 1999م. اما معدل النمو الاقتصادي فقد بلغ 8.4% في عام 2000م، مقارنه ب 4.2% في عام 1999م، ويعزي هذه الزيادة الكبيرة في معدل النمو الاقتصادي الى زيادة الصادرات من 780.1 مليون دولار في عام 1999 إلى 1806.7 مليون دولار في عام 2000م.

جدول رقم (2) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2000-2001م)

مليون دولار

البيان	2000	2001
قيمة الصادرات	1806.7	1698.7
مواد بترولية	1350.8	1376.6
مواد غير بترولية	455.9	322.1
قيم الواردات (CIF)	1552.7	1585.5
الميزان التجاري	254.0	113.2

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2001م

شكل رقم (2) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2000-2001)

مليون دولار

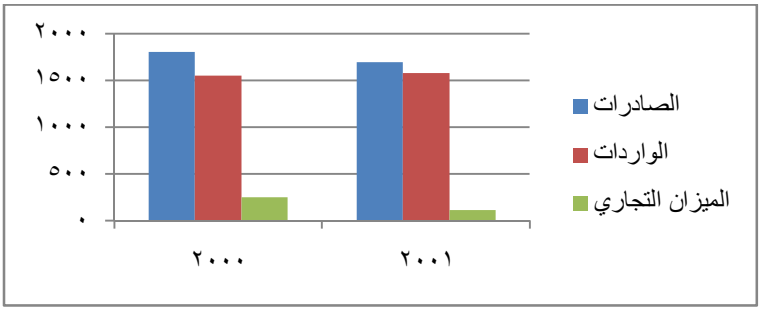

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

من الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) نلاحظ ان الميزان التجاري ظل يسجل عجزاً خلال العام 1999م بلغ 634.8 مليون دولار ، بينما شهد عام 2000م نسبة فائض قدرة 254 مليون دولار. غير ان ذلك الفائض تراجع إلى 113.2 مليون دولار في عام 2001 أي بنسبة 55.4% ويعزي ذلك لانخفاض في عائدات الصادرات من 1806.7 مليون دولار إلى 698.7 مليون دولار بنسبة 6% ، بينما زادات الواردات من 1552.7 مليون دولار إلى 1585.5 مليون دولار بنسبة 2.1% .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 16.3مليون جنية في عام 2001م مقارنة ب14.7مليون جنية في عام 2000م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 1274.0مليون جنية في عام 2001م، مقارنه ب 1086.5 مليون جنية في عام 2000م، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 10.8% في عام 2001م، مقارنه 8.4% في عام 2000م.

جدول رقم (3) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2001-2002م)

مليون دولار

البيان	2001	2002
قيمة الصادرات	1,698.7	1,949,1
مواد بترولية	1,376.6	1,510,9
مواد غير بترولية	322.1	438,2
قيم الواردات (CIF)	*2,300.9	2,446,4
الميزان التجاري	(602.2)	(497,3)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2002م

*تم تعديل قيمة الواردات في عام 2001م من 1,585.5 مليون دولار إلى 2,300.9

شكل رقم (3) :

اداء الميزان التجاري لعام (2001-2002م)

مليون دولار

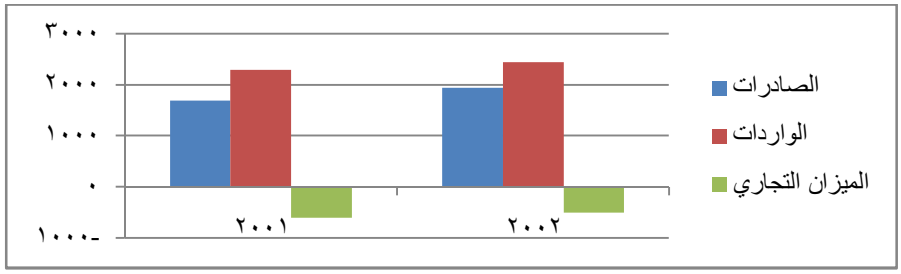

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

من الجدول رقم (3) والشكل رقم (3) يتضح انخفاض عجز الميزان التجاري من 602.2 مليون دولار في عام 2001م إلى 497.3 مليون دولار في عام 2002م بنسبة 17.4%، ويعزي هذا التحسن إلى ارتفاع قيمة الصادرات من 1,698.7 مليون دولار إلى 1,949.1 مليون دولار بنسبة 14.7%، بينما سجلت الواردات ارتفاعا طفيفا من 2,300.9 مليون دولار إلى 2,446.4 مليون دولار بنسبة 6.3%. اما الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 17.2مليون جنية في عام 2002م مقارنة ب 16.3 مليون جنية في عام 2001م، وكان متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 1457.4 مليون جنية في عام 2002م، مقارنة بـ 1274.0 مليون جنية في عام 2001م، بينما سجل النمو الاقتصادي 6.0% في عام 2002ممقارنه ب .10.8% في عام 2001م.

جدول رقم (4) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2002-2003م)

مليون دولار

البيان	2002	2003
قيمة الصادرات	1,949,1	2,542,2
مواد بترولية	1,510,9	2,047,7
مواد غير بترولية	438,2	494,5
قيم الواردات (CIF)	2,446,4	2,881,9
الميزان التجاري	(497,3)	(339,7)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2003م

شكل رقم (4):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2002– 2003م)

مليون دولار

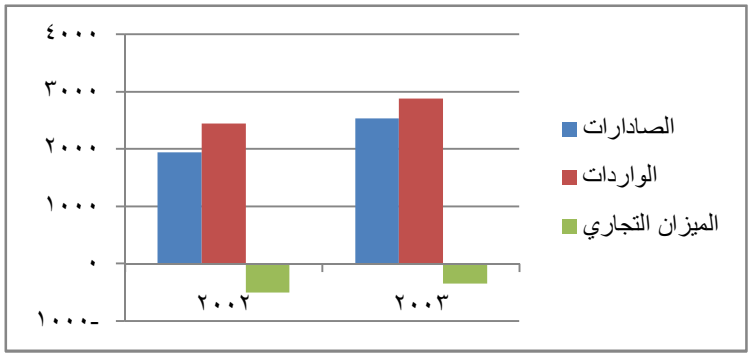

المصدر :إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل رقم (4) الميزان التجاري سجل عجزاً قدره 339,7 مليون دولار في عام 2003م مقارنة بعجز قدرة 497,3 مليون دولار في عام 2002م، ويعزى انخفاض العجز في الميزان التجاري خلال عام 2003م إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الصادرات والبالغ قدرها 593,1 مليون دولار بنسبة 30.4% والتي فاقت الزيادة في حصيلة الواردات والبالغ قدرها 435,5 مليون دولار بنسبة 17.8 % .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 18.3 مليون جنية في عام 2003م مقارنة ب 17.2 مليون جنية في عام 2002م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 1656.4 مليون جنية في عام 2003م، مقارنه ب 1457.4 مليون جنية في عام 2002م. بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 6.3% في عام 2003م، مقارنه ب 6.0% في عام 2002م.

جدول رقم (5):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2003-2004م)

مليون دولار

البيان	2003	2004
قيمة الصادرات	2,542,2	3,777,8
مواد بترولية	2,047,7	3,100,5
مواد غير بترولية	494,5	677,3
قيم الواردات (CIF)	2,881,9	4,075,2
الميزان التجاري	(339,7)	(297,5)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2004م

شكل رقم (5):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2003-2004م)

مليون دولار

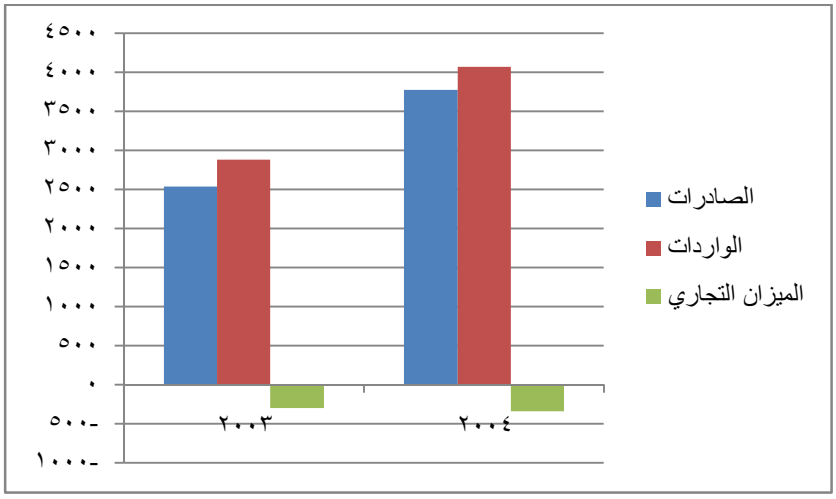

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (5) تحسن اداء الميزان التجاري بسبب انخفاض العجز فيه من 339,7 مليون دولار في عام 2003م إلى 279,5 مليون دولار في العام 2004م بنسبة 14,2% ،ويعزي ذلك للزيادة الكبيرة في حصيلة الصادرات للعام 2004م مقارنة بعام 2003م بمبلغ 1235,6 مليون دولار بنسبة 48% والتي فاقت الزيادة في حصيلة الواردات والبالغ قدرها 1193,3 مليون دولار بنسبة 41% .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 19.3 مليون جنية في عام 2004م مقارنة ب 18.3 مليون جنية في عام 2003م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 1991.2مليون جنية في عام 2004م ، مقارنه ب 1656.4 مليون جنية في عام 2003م ، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 5.1% في عام 2004م ، مقارنه ب 6.3% في عام 2003م.

جدول رقم (6) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2004-2005)

مليون دولار

البيان	2004	2005
قيمة الصادرات	3,777,8	4,824.3
مواد بترولية	3,100,5	4,187,4
مواد غير بترولية	677,3	636,9
قيم الواردات (CIF)	4,075,2	6,756,8
الميزان التجاري	(297,5)	(1,932,5)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2005م

شكل رقم (6) :

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2004-2005)

مليون دولار

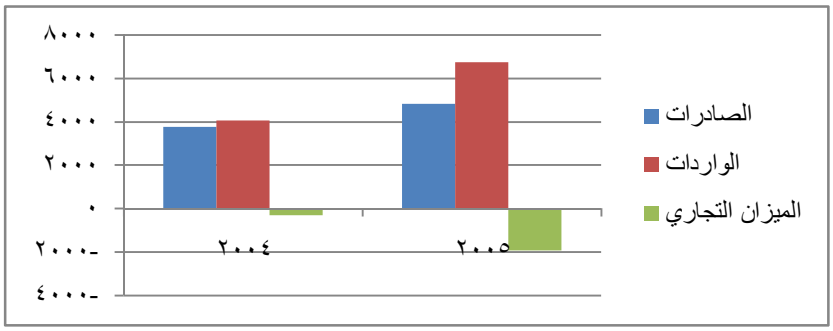

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (6) والشكل رقم (6) ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 297,5 مليون دولار في عام 2004م إلى 1,932,5 مليون دولار في العام 2005م بمعدل 549.8% ، ويعزى ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات والتي ارتفعت من 4,075.2 مليون دولار في عام 2004م الي 6,756.8 مليون دولار في عام 2005م بمعدل 65.8%.

واما الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل 19.3 مليون جنية في عام 2004م مقارنة ب 20.3 مليون جنية في عام 2005م ، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 1991.2 مليون جنية في عام 2004م ، مقارنه ب 2421.2 مليون جنية في عام 2005م بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 5.1% في عام 2004م، مقارنه ب 5.6% في عام 2005م.

جدول رقم (7):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2005-2006م)

مليون دولار

البيان	2005	2006
قيمة الصادرات	4,824.3	5,656,6
مواد بترولية	4,187,4	5,087,2
مواد غير بترولية	636,9	569.4
قيم الواردات (CIF)	6,756,8	8,073,5
الميزان التجاري	(1,932,5)	(2,416,9)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2006

شكل رقم(7):

اداء الميزان التجاري في السودانى لعامي (2005-2006م)

مليون دولار

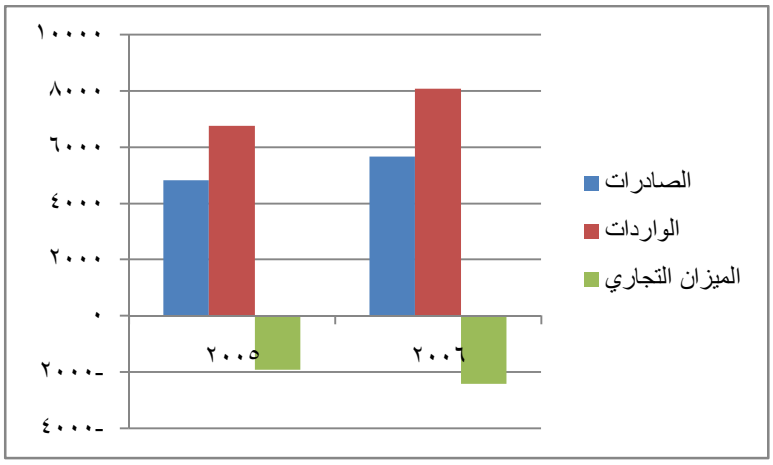

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (7) والشكل رقم (7) ارتفاع العجز في الميزان من 1,932,5 مليون دولار في عام 2005م إلى 2,416,8 مليون دولار في عام 2006م بمعدل 25,1% ويعزى ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات والتي ارتفعت من 6,756,8 مليون دولار في عام 2005 إلى 8,073,5 مليون دولار في 2006 بمعدل 19,5% .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 21.7 مليون جنية في عام 2006م مقارنة ب 20.3مليون جنية في عام 2005م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 2707.2مليون جنية في عام 2006م ،مقارنه 2421.2 مليون جنية في عام 2005م ، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 6.5% في عام 2006 ممقارنه ب الاقتصادي 5.6% في عام 2005م.

جدول رقم(8):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2006-2007م)

مليون دولار

البيان	2006	2007
قيمة الصادرات	5,656,6	8,879.2
مواد بترولية	5,087,2	8,418.5
مواد غير بترولية	569.4	460.7
قيم الواردات (CIF)	7,104.7*	7,722.4
الميزان التجاري	(1,448.1)	1,156.8

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2007م

*تم تعديل قيمة الواردات في عام 2006م من 8,073.5 مليون دولار إلى 7,104.7 مليون دولار

شكل رقم (8):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2006-2007م)

مليون دولار

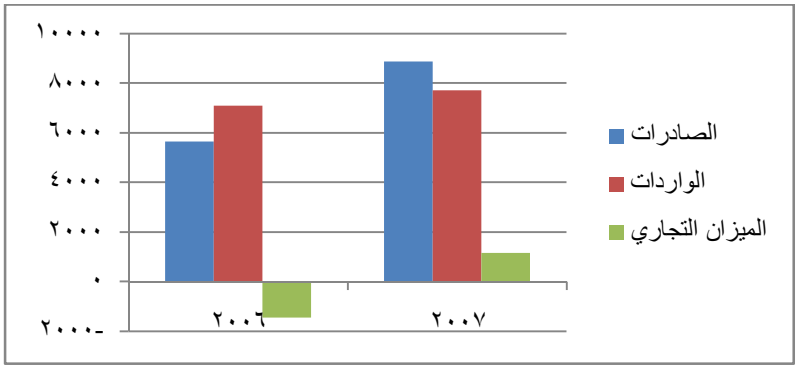

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (8) والشكل رقم (8) تحول عجز الميزان التجاري من 1,448.1مليون دولار في عام 2006م إلى فائض قدرة 1,156.8 مليون دولار في عام 2007م نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل 57%، وذلك لازدياد حصيلة الصادرات البترولية من 5,087.2 مليون دولار في عام 2006م إلى 8,418.5 مليون دولار في عام 2007م. بينما انخفضت الصادرات الاخرى من 569.4 مليون دولار في عام 2006م إلى 460.7 مليون دولار في عام 2007م. أما الواردات فقد ارتفعت من 7,104.7 مليون دولار في عام 2006 إلي 7,722.4 مليون دولار في عام 2007م بمعدل 8.7% وذلك نتيجة لارتفاع الواردات الحكومية بمعدل 20.1% ،(متضمنة عون سلعي بمبلغ 89.6 مليون دولار) ، وارتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 6.5% .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 22.9 مليون جنية في عام 2007م مقارنة ب 21.7مليون جنية في عام 2006م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 3215.4 مليون جنية في عام 2007م ، مقارنه ب 2707.2 مليون جنية في عام 2006م ، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 5.7% في عام 2007م، مقارنه ب . 6.5% في عام 2006م.

ملخص لأداء الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي (1999-2007م):

شهدت هذة الفترة تصدير أول شحنة من البترول كان ذلك في عام (2000م) قد طرأ تحول كبير في الميزان التجاري حيث سجل فائضاً قدرة 254 مليون دولار في عام 2000 مقارنة بعجز قدرة 634.8 مليون دولار في عام 1999 أي بتحسن قدرة 888.8 مليون دولار بما يعادل140%، و يعزى التحسن في الميزان التجاري لارتفاع عائد الصادرات بما يعادل 131.6%عن العام السابق نسبة لارتفاع الكبير في عائدات صادرات البترول وبدء تصدير مشتقاته لأول مرة خلال عام 2000 هذا بالرغم من تراجع عائدات الصادرات غير البترولية من 504.2 مليون دولار في عام 1999 إلى 455.9 مليون دولار في عام (2000م) ،اما الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل 14.7 مليون جنية في عام (2000م) مقارنة بـــ 13.5مليون جنية في عام(1999م). ارتفع العجز في الميزان التجاري من 297,5 مليون دولار في عام 2004م إلى 1,932,5 مليون دولار في العام 2005م بمعدل 549.8% ، ويعزى ذلك للزيادة الكبيرة في الواردات والتي ارتفعت من 4,075.2 مليون دولار في عام 2004م الي 6,756.8 مليون دولار في عام 2005م بمعدل 65.8%، واما

الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل 19.3 مليون جنية في عام 2004م مقارنة ب20.3 مليون جنية في عام 2005م . تحول عجز الميزان التجاري من 1,448.1مليون دولار في عام 2006م إلى فائض قدرة 1,156.8 مليون دولار في عام 2007م نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات بمعدل 57%، وذلك لازدياد حصيلة الصادرات البترولية من 5,087.2 مليون دولار في عام 2006م إلى 8,418.5 مليون دولار في عام 2007م. بينما انخفضت الصادرات الاخرى من 569.4 مليون دولار في عام 2006م إلى 460.7 مليون دولار في عام 2007م. أما الواردات فقد ارتفعت من 7,104.7 مليون دولار في عام 2006 إلي 7,722.4 مليون دولار في عام 2007م بمعدل 8.7% وذلك نتيجة لارتفاع الواردات الحكومية بمعدل 20.1% ،(متضمنة عون سلعي بمبلغ 89.6 مليون دولار) ، وارتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 6.5% ، اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 22.9 مليون جنية في عام 2007م مقارنة ب 21.7 مليون جنية في عام 2006م.

جدول رقم(9):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2007-2008م)

مليون دولار

البيان	2007	2008
قيمة الصادرات	8 ,879.2	11,670.5
مواد بترولية	8,418.5	11,094.1
مواد غير بترولية	460.7	576.4
قيم الواردات (CIF)	7,722.4	8,229.4
الميزان التجاري	1,156.8	3,441.1

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2008

شكل رقم (9):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2007-2008م)

مليون دولار

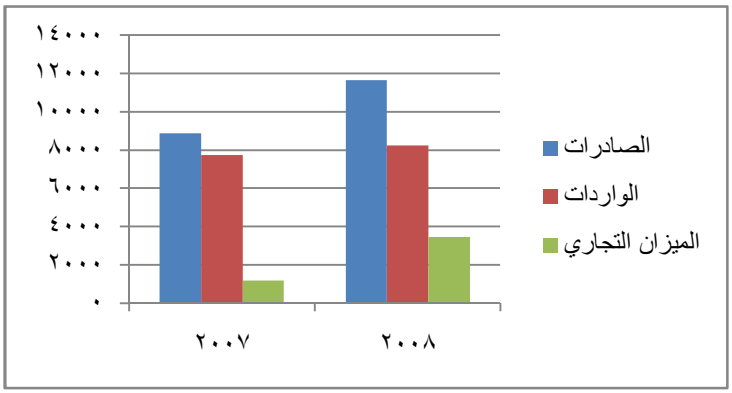

المصدر : إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (9) والشكل رقم (9) ارتفاع الفائض في الميزان التجاري ارتفاعاً كبيراً من 1,156.8 مليون دولار في عام 2007 إلى 3,441.5 مليون دولار في عام 2008م بمعدل197.5% وذلك لازدياد حصيلة الصادرات البترولية من 8,418.5 مليون دولار في عام 2007م إلى 11,0494.1 مليون دولار في عام 2008م بمعدل 31.8% . وكذلك ارتفعت الصادرات غير البترولية من 460.7 مليون دولار في عام 2007م إلى 576.4 مليون دولار في عام 2008م،أما الواردات فقد ارتفعت من 7,722.4 مليون دولار في عام 2007م إلى 8,229.4 مليون دولار في عام 2008م ، بمعدل6.6%. نتيجة لارتفاع واردات القطاع الخاص بمعدل 12.9% ، بالرغم من انخفاض الواردات الحكومية متضمنة عوناً سلعيا بملغ 208.5 مليون دولار بمعدل 22.6%.

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 22.9 مليون جنية في عام 2007م مقارنة ب 23.4مليون جنية في عام 2008م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 3215.4 مليون جنية في عام 2007م ، مقارنه ب 3461.0 مليون جنية في عام 2008م، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 5.7% في عام 2007، مقارنه ب 3.8 % في عام 2008م، ويرجع هذا الانخفاض الكبير في معدل النمو الاقتصادي إلى الأزمة المالية العالمية في عام 2008م.

جدول رقم (10):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2008-2009م)

مليون دولار

البيان	2008	2009
قيمة الصادرات	11,670.5	7,833.7
مواد بترولية	11,094.1	7,131,2
مواد غير بترولية	576.4	702.5
قيم الواردات (CIF)	(8,229.4)	(8,528.0)
الميزان التجاري	3,441.1	(694.3)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2009م

شكل رقم (10):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامى(2008-2009م)

مليون دولار

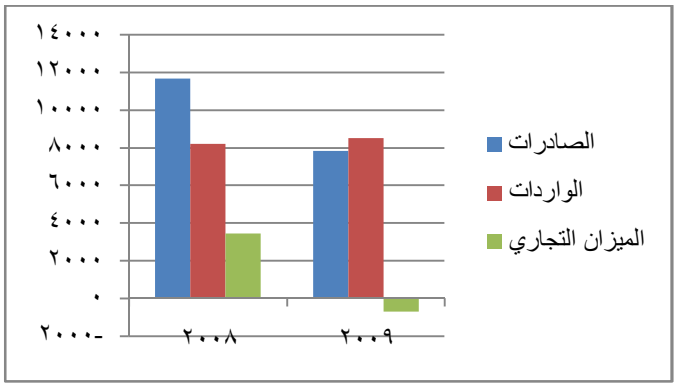

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

من الجدول رقم (10) والشكل رقم (10) يتضح تحول الفائض في الميزان التجاري من 3,441.1 مليون دولار في عام 2008م الى 694.3- مليون دولار في عام 2009م ، ويعزي ذلك لانخفاض الصادرات من 11,670.5 مليون دولار في عام 2008م إلى 7,833.7 مليون دولار في عام 2009م ، اضافه إلى الزيادة في قيمة الواردات من 8,229.4 مليون دولار في عام 2008م الى 8,528.0 مليون دولار في عام 2009م.

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 23.4 مليون جنية في عام 2008م مقارنة ب 24.9 مليون جنية في عام 2009م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 3461.0

مليون جنية في عام 2008م ، مقارنه ب 3439.8 مليون جنية في عام 2009م، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 3.8% في عام 2008م، مقارنه ب 4.5 % في عام 2009م.

جدول رقم(11):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2009-2010م)

مليون دولار

البيان	2009	2010
قيمة الصادرات	8,257.1*	11,404.3
مواد بترولية	7,236.8	9,695.2
مواد غير بترولية	10,203	17,091
قيم الواردات (CIF)	8,528.0	8,839.4
الميزان التجاري	(270.9)	2,564.9

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2010م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2009م من7,833.7 مليون دولار إلى 8,257.1 مليون دولار

شكل رقم (11):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2009-2010م)

مليون دولار

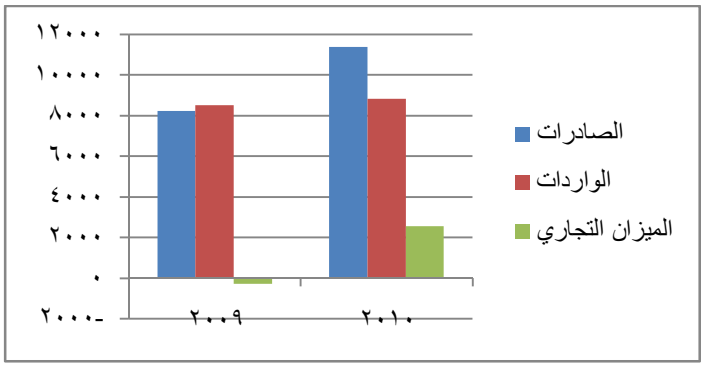

إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (11) والشكل رقم(11) التحول في موقف الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار عام 2009م إلى فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 1,046.8% وذلك لارتفاع حصيلة الصادرات من 8,257.1 مليون دولار في عام 2009م إلى 11,404.3 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 38.1%، ويعزي ذلك في المقام الأول لارتفاع أسعار صادرات المنتجات البترولية كما ارتفعت حصيلة صادر

الذهب من 403.4 مليون دولار في عام 2009م إلى 1,0180مليون دولار في عام 2010م بمعدل152.4% وارتفعت أيضا حصيلة الصادرات الاخري من 616.9 مليون دولار في عام 2009م إلي 691.1 مليون دولار عام 2010م بمعدل 12% ويعزى ذلك الارتفاع الملحوظ لصادر اللحوم والسمسم، أما الواردات فقد حدث فيها ارتفاع طفيف من 8,528.0 مليون دولار في عام 2009م إلى 8,839.4 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 3.7%.

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 26.5 مليون جنية في عام 2010م مقارنة ب 24.9 مليون جنية في عام 2009م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 3302.6 مليون جنية في عام 2010م، مقارنه ب 3439.8مليون جنية في عام 2009م، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 6.5% في عام 2010م مقارنه ب.4.5% في عام 2009م.

جدول رقم (12):

اداء الميزان التجاري لعامي (2010-2011م)

مليون دولار

البيان	2010	2011
قيمة الصادرات	11,404.3	9,598.6
مواد بترولية	9,695.2	7,304.4
مواد غير بترولية	17,091	22,942
قيم الواردات (CIF)	(8,839.4)	(8,127.70
الميزان التجاري	2,564.9	1,470.9

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2011م

شكل رقم (12):

اداء الميزان التجاري في السوداني لعامي(2010-2011م)

مليون دولار

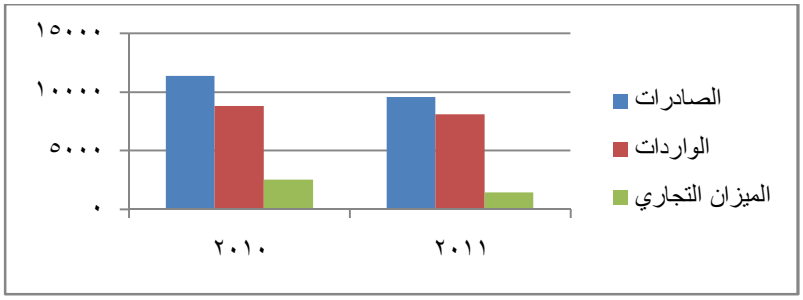

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (12) والشكل رقم (12) انخفاض الفائض في الميزان التجاري من 2,564.9 مليون دولار في عام 2010م إلى 1470.9مليون دولار في عام 2011م بمعدل 42.6% ، وذلك لانخفاض حصيلة الصادرات من 11,404.3 مليون دولار في عام 2010م إلى 9,598.6 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 15.8% ، ويعزى انخفاض قيمة الصادرات في المقام الأول لانخفاض الكميات المصدرة من المنتجات البترولية (نتيجة لانفصال جنوب السودان) بالرغم من ارتفاع حصيلة الذهب من 1,018.0 مليون دولار في عام 2010م إلى 1,441.7 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 41.6% ، وكذلك ارتفاع حصيلة الصادرات غير البترولية من 691.1 مليون دولار في عام 2010م إلى 852.5 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 23%، نتيجة للارتفاع الملحوظ لصادر الضأن، والصمغ العربي و الكركدي ، أما الواردات فقد انخفضت من 8,839.4 مليون دولار في عام 2010م إلى 8,127.7 مليون دولار في عام 2011م بمعدل 8%، وذلك نتيجة لبعض إجراءات ترشيد الاستيراد التي اتخذتها السلطات ، ومنها إصدار القرار الوزاري رقم 2 لسنة 2011م بتاريخ 01/5/ 2011م الصادر من وزارة التجارة الخارجية والذي يحظر استيراد بعض السلع مما أدي إلى انخفاض كل من وسائل النقل والمنسوجات والمواد الغذائية .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 27.5 مليون جنية في عام 2011م مقارنة ب 26.5 مليون جنية في عام 2010م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 5470.0 مليون جنية في عام 2011م، مقارنه ب 3302.6 مليون جنية في عام 2010م بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 3.8% في عام 2011، مقارنه ب.6.5% في عام 2010م. ويعزى ذلك الانخفاض الكبير في معدل النمو الاقتصادي إلى انفصال جنوب السودان .

ملخص لأداء الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي (2011–2008م):

شهدت هذة الفترة الازمة المالية العالمية في عام (2008م) وكان لها الاثر الكبير علي هيكل الاقتصاد السوداني، يتضح تحول الفائض في الميزان التجاري من 3,441.1 مليون دولار في عام 2008م الى 694.3- مليون دولار في عام 2009م ، ويعزي ذلك لانخفاض الصادرات من 11,670.5 مليون دولار في عام 2008م إلى 7,833.7 مليون دولار في عام 2009م ، اضافه إلى الزيادة في قيمة الواردات من 8,229.4 مليون دولار في عام 2008م الى 8,528.0 مليون دولار في عام 2009م، اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 23.4 مليون جنية في عام 2008م مقارنة ب 24.9 مليون جنية في عام 2009م،التحول في موقف

الميزان التجاري من عجز بمبلغ 270.9 مليون دولار عام 2009م إلى فائض بمبلغ 2,564.9 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 1,046.8% وذلك لارتفاع حصيلة الصادرات من 8,257.1 مليون دولار في عام 2009م إلى 11,404.3 مليون دولار في عام 2010 بمعدل 38.1%، ويعزي ذلك في المقام الأول لارتفاع أسعار صادرات المنتجات البترولية كما ارتفعت حصيلة صادر الذهب من 403.4 مليون دولار في عام 2009م إلى 1,0180مليون دولار في عام 2010م بمعدل152.4% وارتفعت أيضا حصيلة الصادرات الاخري من 616.9 مليون دولار في عام 2009م إلي 691.1 مليون دولار عام 2010م بمعدل 12% ويعزى ذلك الارتفاع الملحوظ لصادر اللحوم والسمسم، أما الواردات فقد حدث فيها ارتفاع طفيف من 8,528.0 مليون دولار في عام 2009م إلى 8,839.4 مليون دولار في عام 2010م بمعدل 3.7%.

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 26.5 مليون جنية في عام 2010م مقارنة ب 24.9 مليون جنية في عام 2009م.

جدول رقم (13):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2011-2012م)

مليون دولار

البيان	2011	2012
قيمة الصادرات	9,655.7*	3,367.7
مواد بترولية	7,304.4	256.6
مواد غير بترولية	23,513	31,111
قيم الواردات (CIF)	(8,127.70	(8,338.0)
الميزان التجاري	1,528.1	(4,970.4)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2012م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام2011م من 9,598.6 مليون دولار إلى 9,655.7 مليون دولار

شكل رقم (13):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2011-2012م)

مليون دولار

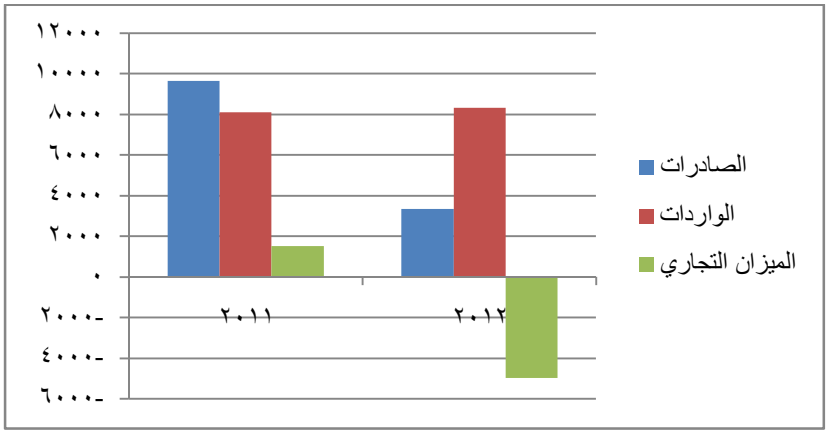

المصدر:إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (13) والشكل رقم (13) التحول الكبير في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 1,528.1 مليون دولار في عام 2011م إلى عجز بمبلغ 4,970.4 مليون دولار في عام 2012م، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من 9,655.7 مليون دولار عام 2011م إلى 3,367.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 65.1% ، ويعزى ذلك بصورة أساسية لانخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو 2011م،وقد ساهم تحسن موقف صادرات الذهب في انخفاض العجز الكبير في الميزان التجاري ،أما الواردات فقد ارتفعت من 8,127.6 مليون دولار عام 2011م إلى 8,338.0 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 2.6% .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 27.7مليون جنية في عام 2012م مقارنة ب 27مليون جنية في عام 2011م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 6526.3 مليون جنية في عام 2012م، مقارنه ب 5470.0 مليون جنية في عام 2011م، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 0.7% في عام 2012م، مقارنه ب 3.8% في عام 2011م. ويعزى ذلك الانخفاض الكبير في معدل النمو الاقتصادي إلى انفصال جنوب السودان .

جدول رقم(14):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2012-2013م)

مليون دولار

البيان	2012	2013
قيمة الصادرات	4,066.5*	7,086.2
مواد بترولية	955.0	4,013.0
مواد غير بترولية	3,111.0	3,073.2
قيم الواردات (CIF)	8,122.7**	8,727.9
الميزان التجاري	(4,056.2)	(1,641.7)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2013م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2012م من 3,367.0 مليون دولار إلى 4,066.5 مليون دولار

** تم تعديل قيمة الواردات في عام 2012م من 8,338.0 مليون دولار إلى 8,122.7

شكل رقم (14):

أداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2012-2013م)

مليون دولار

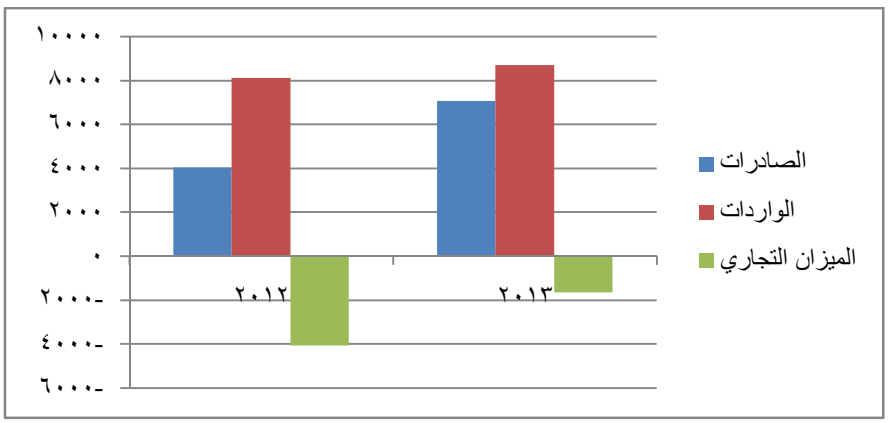

المصدر : إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يلاحظ من الجدول رقم (14) والشكل (14) انخفاض عجز الميزان التجاري من مبلغ 4,0562 مليون دولار في عام 2012م إلى مبلغ 1,641.7 مليون دولار في عام 2013م وذلك لارتفاع قيمة الصادرات من 4,006.5 مليون دولار في عام 2012م إلى

7,086.2مليون دولار في عام 2013م بمعدل 74.3%، ويعزى ذلك بصورة أساسية لارتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام (نصيب أرباح الشركات الأجنبية من صادر البترول الخام) ، بالإضافة إلى قيمة الصادرات غير البترولية والذهب بمعدل 112.4%.

وارتفعت قيمة الواردات من 8,122.7 مليون دولار في عام 2012م إلى 8,727.9 مليون دولار في عام 2013 م بمعدل 7.5% ، وذلك لارتفاع قيمة واردات الحكومة من 598.3 مليون دولار في عام 2012م إلى 851.8 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 42.4% والذي نتج بصورة أساسية عن ارتفاع قيمة الواردات البترولية (الجازولين) بمعدل 57.5%، كما ارتفعت قيمة واردات القطاع الخاص من 7,524.4 مليون دولار في عام 2012م الى 7,876.1 مليون دولار في عام 2013م بمعدل 4.7% .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 29.6 مليون جنية في عام 2013م مقارنة ب 27.7مليون جنية في عام 2012م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 8713.9 مليون جنية في عام 2013م ، مقارنه ب 6526.3 مليون جنية في عام 2012م ، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 6.8% في عام 2013م، مقارنه ب 0.7% في عام 2012م.

جدول رقم (15) :

أداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2013–2014م)

مليون دولار

البيان	2013*	2014
قيمة الصادرات (FOB)	4,789.7	4,350.2
مواد البترولية	1,7165	1,254.1
مواد غير البترولية	3,073.2	3,096.1
قيمة الواردات(FOB)	8,727.9	9,211.3
الميزان التجاري	(5,128.3)	(4,861.1)

المصدر :تقرير بنك السودان المركزي 2014م

* تم تعديل بيانات صادر البترول الخام لانها كانت تضمن نصيب الشركات من بترول دولة جنوب السودان، تم تعديل إجمالي صادرات العام 2013 من 7,0862 مليون دولار إلى 4,789.7 مليون دولار .

شكل رقم(15):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2013-2014م)

مليون دولار

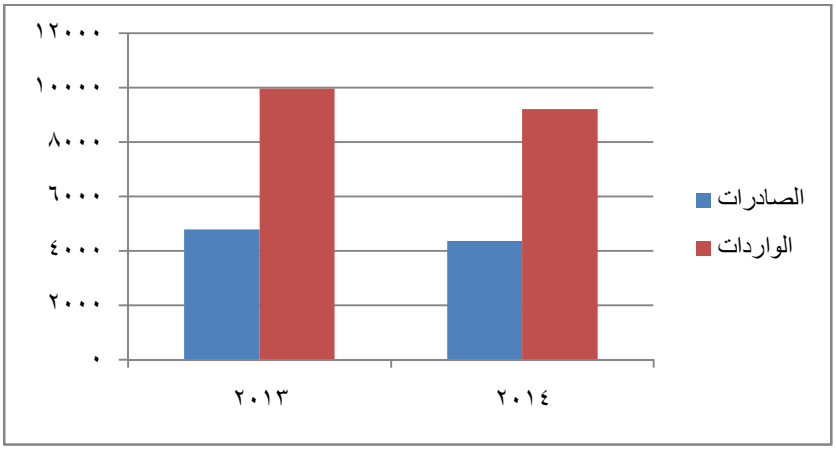

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (15) والشكل رقم (15)انخفاض العجز في الميزان التجاري من 5,128.3 مليون دولار في عام 2013م إلى 4,861.1 مليون دولار في عام 2014م على الرغم من انخفاض قيمة الصادرات في عام 2014م ، والناتج عن انخفاض قيمة الصادرات البترولية والسلع الزراعية ، ويعود السبب الرئيسي في انخفاض عجز الميزان التجاري في عام 2014م لانخفاض قيمة بعض الواردات على رأسها السكر ووسائل النقل .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 31.6 مليون جنية في عام 2014م مقارنة ب 29.6مليون جنية في عام 2013م .

بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 12549.0مليون جنية في عام 2014م، مقارنه ب 8713.9 مليون جنية في عام 2013م ، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 7.0%في عام 2014م، مقارنه ب .% 6.8 في عام 2013م.

جدول رقم (16):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2014-2015م)

مليون دولار

البيان	2014*	2015
الصادرات (FOB)	4,454.0	3,169.0
الصادرات البترولية	1,357.0	627.2
الصادرات غير البترولية	3,097.0	2,541.8
الواردات(FOB)	9,211.3	9,508.7
الميزان التجاري	(4,757.3)	(6,339.7)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي 2015م

*تم تعديل قيمة الصادرات في عام 2014م من 4,789.7 مليون دولار إلى 4,454.0 مليون دولار

شكل رقم (16):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2014-2015م)

مليون دولار

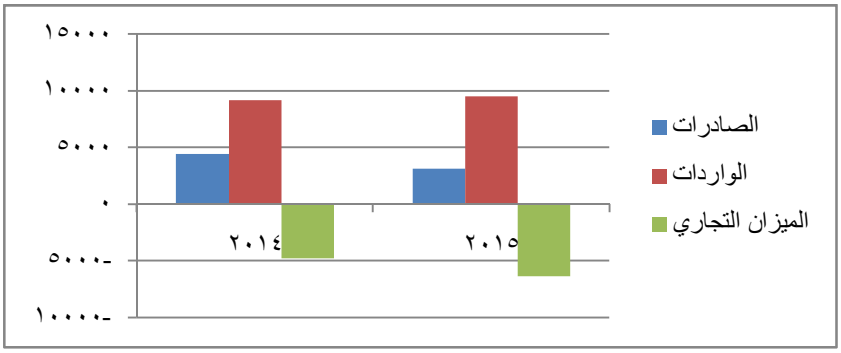

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (16) والشكل رقم (16) ارتفاع العجز في الميزان التجاري من 4,757.3 مليون دولار عام 2014م إلى 6,3397 مليون دولار عام 2015م بمعدل 33.3% ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الصادرات البترولية والصادرات غير البترولية وارتفاع قيمة الواردات ، ويلاحظ أيضا انخفاض قيمة الصادرات من 4,454 مليون دولار خلال عام 2014م إلى 3,169 مليون دولار خلال عام 2015م بمعدل 28.8% ، ويلاحظ ارتفاع قيمة الواردات من 9,211.3 مليون دولار في عام 2014م إلى 9,508.7 مليون دولار في عام

2015م بمعدل 3.2% ويعزى ذلك لارتفاع قيمة وسائل النقل والمنسوجات والمصنوعات والآلات والمعدات والمواد الكيماوية وسلع أخرى .

اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 33.4 مليون جنية في عام 2015م مقارنة ب 31.6مليون جنية في عام 2014م، بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 13375.8 مليون جنية في عام 2015م، مقارنه ب 12549.0 مليون جنية في عام 2014م ، بينما بلغ معدل النمو الاقتصادي 5.4% في عام 2015م مقارنه ب 7.0% في عام 2014م.

جدول رقم(17):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2015-2016م)

مليون دولار

البيان	2015	2016
الصادرات (FOB)	3,169.0	3,093.6
الصادرات البترولية	627.2	335.7
الصادرات غير البترولية	2,541.8	2,7579
الواردات(FOB)	9,509.1*	8,323.4
الميزان التجاري	(6,340.1)	(5,229.8)

المصدر:تقرير بنك السودان المركزي2016م

*تم تعديل قيمة الواردات في عام 2015م من 9,508.7 مليون دولار إلى 9,509.1 مليون دولار.

شكل رقم (17):

اداء الميزان التجاري في السودان لعامي (2015-2016م)

مليون دولار

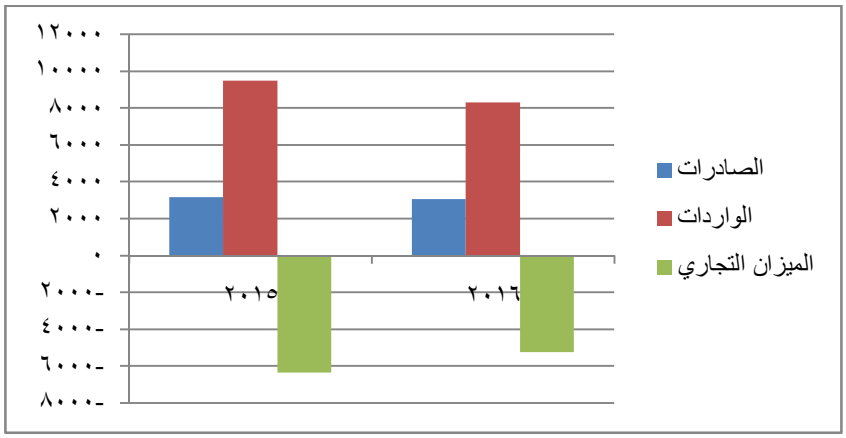

المصدر: إعداد الباحث من تقرير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الجدول رقم (17) والشكل رقم (17) انخفاض العجز في الميزان التجاري من 6,340.1 مليون دولار خلال عام 2015م إلى 5,229.8 مليون دولار خلال عام 2016م بمعدل 17.5% ويعزى ذلك لانخفاض قيمة الواردات بمعدل 12.5% ، ويلاحظ أيضا انخفاض قيمة الصادرات من 3,169.0 مليون دولار خلال عام 2015م إلى 3,093.6 مليون دولار خلال عام 2016م بمعدل 2.4% ، ويلاحظ انخفاض قيمة الواردات من 9,509.1 مليون دولار عام 2015 إلى 8,323.4 مليون دولار عام 2016م بمعدل 12.5%،ويعزى ذلك لانخفاض قيمة واردات كل من المصنوعات والمواد الكيماوية والمواد الخام والمنسوجات .

واما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 34.7 مليون جنية في عام 2016م مقارنة ب33.4مليون جنية في عام 2015م بينما بلغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي 16900.4مليون جنية في عام 2016م ، مقارنه ب 13375.8مليون جنية في عام 2015، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي 4.0% في عام 2016م مقارنه ب5.4% في عام 2015م.

ملخص لأداء الميزان التجاري والناتج المحلي الاجمالي (2012-2016م):

شهدت هذة الفترة خروج البترول بعد انفصال جنوب السودان ، التحول الكبير في الميزان التجاري من فائض بمبلغ 1,528.1 مليون دولار في عام 2011م إلى عجز بمبلغ 4,970.4 مليون دولار في عام 2012م، وذلك لانخفاض قيمة الصادرات من 9,655.7 مليون دولار عام 2011م إلى 3,367.7 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 65.1% ، ويعزى ذلك بصورة أساسية لانخفاض الكميات المصدرة من النفط الخام والمنتجات البترولية نتيجة لانفصال دولة جنوب السودان في يوليو 2011م، وقد ساهم تحسن موقف صادرات الذهب في انخفاض العجز الكبير في الميزان التجاري ،أما الواردات فقد ارتفعت من 8,127.6 مليون دولار عام 2011م إلى 8,338.0 مليون دولار في عام 2012م بمعدل 2.6% ،اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ 27.7مليون جنية في عام 2012م مقارنة ب 27مليون جنية في عام 2011م. واستمر العجز في الاعوام (2013م)، (2014م)، (2015م)،(2016م).

الفصل الرابع

الاطار التحليلي للدراسة

المبحث الأول: الأطار التحليلي للدراسة

المبحث الثاني: مناقشة الفرضيات "النتائج والتوصيات"

المبحث الاول

الإطار التحليلي للدراسة

المنهج التحليلي الوصفي :

يعرف على أنه مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا،لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث ، يعني تحليل البيانات من خلال التمثيل البياني والتوصيف الإحصائي .

التمثيل البياني: يعني تمثيل البيانات باستخدام احدي طرق التمثيل البياني وهي (الأعمدة البيانية، والرسم الدائري، والمنحنيات التكرارية والمضلعات التكرارية، والمدرجات التكرارية، وغيرها). التمثيل البياني لكل واحد من المتغيرات بمفردة لتوضيح المسار التاريخي لبيانات المتغير خلال فترة الدراسة، ثم بعد ذلك يتم تمثيل المتغيرات مع بعضها البعض لقياس تأثير كل متغير على الأخر.[1]

تعرف البحوث الوصفية على أنها تلك البحوث التي تقدم وصفا للظواهر والإحداث موضع البحث دون أن تسعي إلى تفسير الأحداث والظواهر أو تحليلها والخروج بنظريات وقوانين بقصد التعميم والتنبؤ وهو يعني وصف ما هو كائن (موجود)، ويتضمن وصف الظاهرة الراهنة. ويعني تحليل البيانات من خلال التمثيل البياني والتوصيف الإحصائي، وسيتم تمثيل بيانات الدراسة باستخدام الأعمدة البيانية لأنها هي الأنسب لتمثيل البيانات الكمية.[2]

يوجد هناك العديد من الطرق لقياس العلاقات الاقتصادية أبسطها الارتباط. ويمن تعريف الارتباط هو مقياس لدرجة إقتران التغير في متغير ما بالتغير في متغير أخر أو في مجموعة من المتغيرات الاخري، ويسمي الارتباط بين متغيرين اثنين بالارتباط البسيط[3]

---

[1] مبارك برعي مبارك ، دور الصادرات الزاعية في سد عجز الميزان التجاري 200-2016م، ماجستير ، 2018م، ص70.

[2] أحمد عبد القادر إبراهيم أحمد ، منهجية البحث العلمي ، شركة مطابع السودان للعملة المحددة ، السودان ، الطبعة الثانية ، 2013م، ص316.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر ، الدار الجامعية، الطبعة الثالثة، 2009م، ص57.

جدول رقم (18):

الجدول التالى يوضح تمثيل متغيرات الدراسة مع بعضها البعض :

مليون دولار

GDP*	الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	السنة
5700.952	1552.70	1806.70	653.06	2000
6300.698	2300.90	1698.70	1558.05	2001
6577.176	2446.40	1949.10	-497.30	2002
7126.848	2881.90	2542.20	-339.70	2003
7435.405	4075.20	3777.80	-297.50	2004
8372.140	6756.80	4824.30	-1932.50	2005
9987.604	7104.70	5656.60	-2416.90	2006
11397.026	7722.40	8879.20	1156.80	2007
11228.800	8229.40	11670.50	3441.10	2008
10905.367	8528.00	8257.10	-270.90	2009
11429.737	8839.40	11404.30	2564.90	2010
10333.722	8127.70	9655.70	1470.90	2011
7859.556	8122.70	4066.50	-4970.40	2012
6233.141	99181.10	4789.70	-1641.70	2013
5539.823	9211.30	4454.00	-4861.10	2014
5458.566	9509.10	3169.00	-6339.70	2015
5765.453	8323.4	3093.6	-5229.8	2016

المصدر : إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي

(GDP):الجهاز المركزي للإحصاء

*تم تحويل قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) إلى الدولار على حسب سعر الصرف الرسمي من 2000 إلى 2016.

شكل رقم (18):

اداء الميزان التجاري في السودان للأعوم (2000-2016م):

مليون دولار

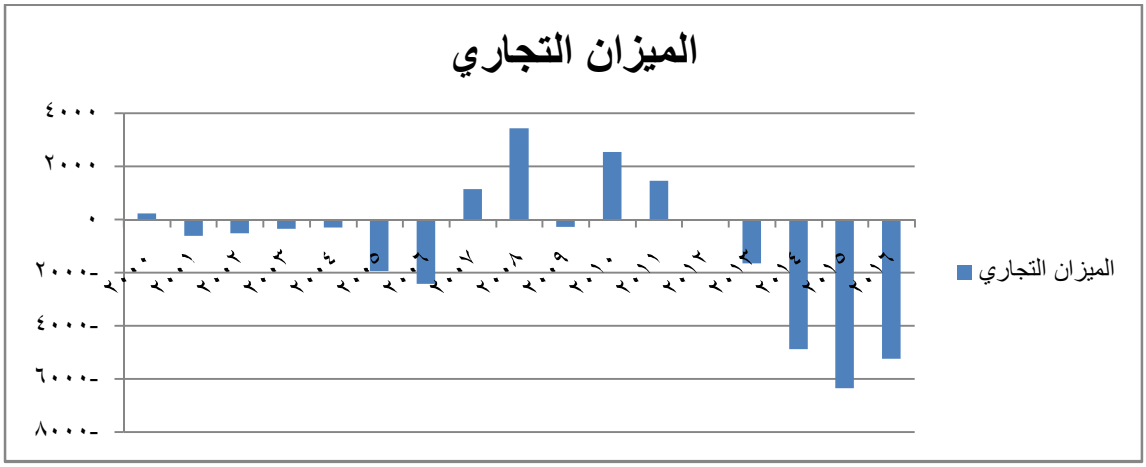

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الشكل رقم (18) اداء الميزان التجاري في السودان خلال الفترة (2000-2016م) يتضح بصورة عامة العجز في الميزان التجاري في السودان وذلك بسبب زيادة الواردات عن الصادرات ، وهنالك عجز في الميزان التجاري في العام (2009م) الازمة المالية العالمية ، و منذ العام (2011م) اي منذ انفصال جنوب السودان يلاحظ العجز المستمر للميزان التجاري وذلك بسبب خروج البترول بعد انفصال الجنوب.

شكل رقم (19):

حجم الصادرات الكلية في السودان للأعوام(2000 2016م)

مليون دولار

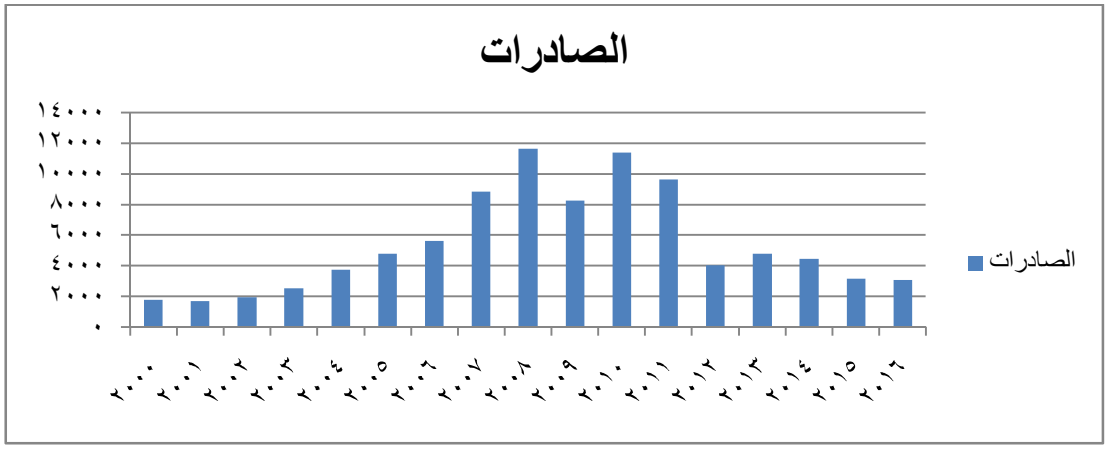

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الشكل رقم(19) الحجم الكلي للصادرات خلال الفترة (2000 2016م)، لم تشهد صادرات السودان نمواً يذكر في السنوات الماضية ، وشهدت الصادرات عدم استقرار وتدهور شروط تبادل التجارة ، وعدم تنويع الصادرات، وترتب علي ذلك مزيد من التدهور في الحساب الخارجي، وكانت أعلي قيمة للصادرات في عام 2008م بقيمة (11670.50) مليون دولار وانخفضت في العام 2009م نسبة للأزمة المالية العالمية ، وبعد انفصال جنوب السودان في عام 2011م وخروج البترول تدهورت الصادرات بصورة كبيرة .

شكل رقم (20):

حجم الواردات الكلية في السودان للأعوام(2000-2016م):

مليون دولار

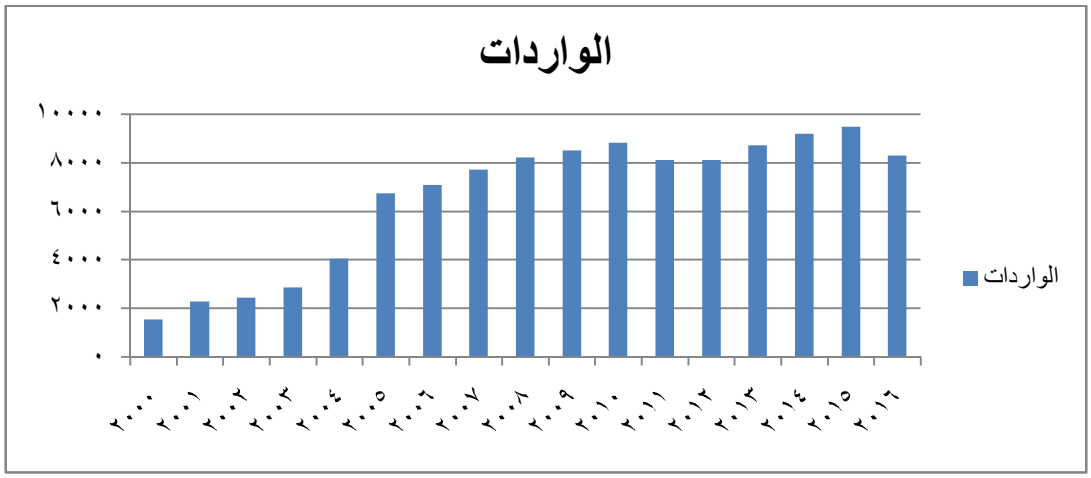

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الشكل رقم (20) الحجم الكلي للواردات في السودان خلال الفترة(2000-2016م) ، هنالك زيادة مستمرة في قيمة الواردات ، وكانت أعلي قيمة للواردات في عام(2013م) بقيمة (99181.10) وسبب هذة الزيادة الكبيرة في الواردات هو خروج البترول بعد انفصال جنوب السودان،وان وادات السودان معظمها واردات استهلاكية وسلع نهائية .

شكل رقم (21):

اداء الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السودان للاعوام(2000-2016م)

مليون دولار

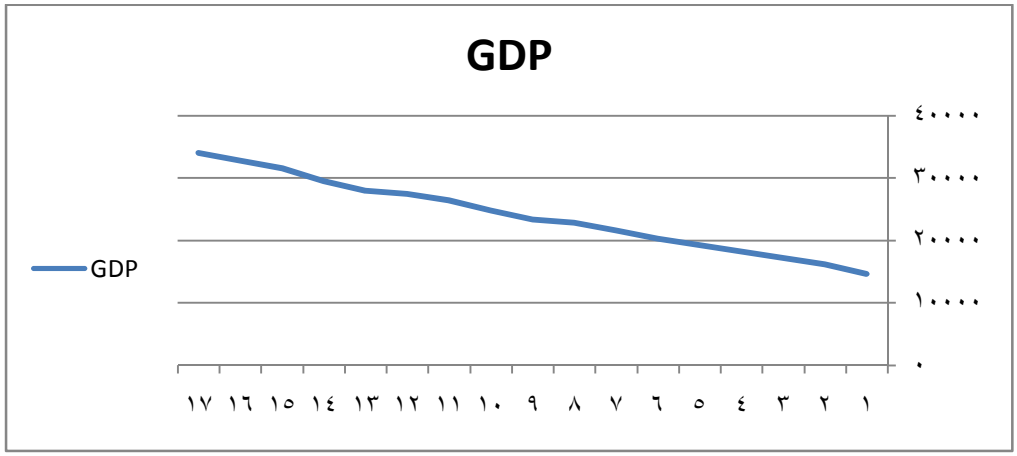

المصدر: إعداد الباحث من تقارير بنك السودان المركزي بواسطة برنامج Excel

يتضح من الشكل رقم (21)اداء الناتج المحلي الإجمالي (GDP) في السودان للاعوام(2000-2016م)، ويتضح من الشكل الزيادة المستمرة في الناتج المحلي الاجمالي ، حتي النصف الثاني من عام 2008م ازدهر الاقتصاد السوداني علي خلفية الزيادة في إنتاج النفط ، وارتفاع اسعار النفط ، والتدفقات الكبيرة من الاستثمار الاجنبي المباشر .سجل نمو الناتج المحلي الاجمالي أكثر من 10% سنوياً في عامي 2006م و2007م .من عام 1997م حتي الان ،وقد تم العمل مع السودان في صندوق النقد الدولي لتنفيذ الاقتصاد الكلي . وبدأ السودان بتصدير النفط الخام في الربع الاخير من عام 1999م، الانتاج الزراعي لا يزال مهماً لانة يوظف 80% من قوة العمل ويساهم في ثلث الناتج المحلي الاجمالي .

المبحث الثاني

مناقشة الفرضيات

الفرضية الاولي : هناك دور إيجابي وإسهام ملحوظ للمبادلات الخارجية في عملية النمو الاقتصادي في السودان.

والجدول التالى يوضح الارتباط بين الناتج المح

لي الإجمالي (GDP) والميزان التجاري

جدول رقم (19):

Correlations			
		gdp2dolar	Trade blance (dolar)
gdp2dolar	Pearson Correlation	1	.601*
	Sig. (2-tailed)		.011
	N	17	17
blance trade(dolar)	Pearson Correlation	.601*	1
	Sig. (2-tailed)	.011	
	N	17	17
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).			

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامجspss

من الجدول رقم (23) يتضح وجود علاقة طردية فوق الوسط بين الناتج المحلي الإجمالي و الميزان التجاري حيث بلغت قيمة معامل الارتباط حوإلى (0.601) بمستوى معنوية إحصائية (0.011) و هو أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) .

أظهرت نتائج التحليل ان هنالك ارتباط طردي بين المبادلات التجارية والمعبر عنها بالميزان التجاري والنمو الاقتصادي والمعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، حيث انه كلما انخفض العجز في الميزان التجاري أدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وهذا ما يتوافق مع النظريه الاقتصادية انة كلما هنالك فائض في الميزان التجاري كان له الاثر الايجابي على الزياده في الناتج المحلي الإجمالي ، وهذه النتيجة تؤكد الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي .

- **الفرضية الثانية: هنالك علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي.**

الجدول التالى يوضح الارتباط بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي(GDP)

جدول رقم (20):

Correlations			
		gdp2dolar	Export
gdp2dolar	Pearson Correlation	1	.891**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	17	17
Export	Pearson Correlation	.891**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	17	17
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).			

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامجspss

من الجدول رقم (24) يتضح وجود علاقة طردية قوية بين الناتج المحلي الإجمال و الصادرات حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط حوإلى (0.891) بمستوى معنوية إحصائية (0.000) و هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) . وهذه النتيجة أكدت الفرضية القائلة بوجود العلاقة الطردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أنة كلما زادات الصادرات زاد الناتج المحلي الإجمالي (GDP) .

الفرضية الثالثة: هنالك علاقة عكسية بين الواردات والنمو الاقتصادي.

الجدول التالى يوضح الارتباط بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي (GDP)

جدول رقم (21):

Correlations			
		gdp2dolar	Import
gdp2dolar	Pearson Correlation	1	-.159
	Sig. (2-tailed)		.541
	N	17	17
Import	Pearson Correlation	-.159	1
	Sig. (2-tailed)	.541	
	N	17	17

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامجspss

من الجدول رقم (25) يتضح وجود علاقة عكسية ضعيفة و ليست ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و الواردات حيث بلغت قيمة معامل الارتباط حوإلى (0.159-) بمستوى معنوية إحصائية (0.541) و هي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (5%). وهذه النتيجة أكدت الفرضية القائلة بوجود العلاقة العكسية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية أنة كلما زادات الواردات نقص الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ما عدا السلع الراسمالية والأت والمعدات تؤثر ايجاباً في عملية النمو الاقتصادي، ومن المعروف أن الواردات معظمها سلع استهلاكية ونهائية أي أنها لا تدخل في العملية الإنتاجية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

توصل البحث إلى النتائج آلاتية :

1- هناك دور إيجابي وإسهام ملحوظ للمبادلات الخارجية في عملية النمو الاقتصادي في السودان.

2- يتضح من التحليل وجود علاقة طردية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي.

3- يتضح من التحليل وجود علاقة عكسية ما بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي.

4- أحدث البترول تحول في تركيبة الصادرات السودانية وكان له دور ايجابي في النمو الاقتصادي وتدهورت صادرات القطاعات الاخري بصورة كبيرة .

ثانياً: التوصيات:

بناء على النتائج توصي الدراسة بالاتي :

1- الإنتاج هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات لذا نوصي بتفعيل دور الدولة لدفع العملية الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة .

2- خروج البترول بعد انفصال الجنوب اثر بصورة كبيرة في انخفاض النمو الاقتصادي لذا نوصي بتنمية الصادرات غير البترولية.

3- تحسين القدرات التسويقية والتنافسية للصادرات وعدم تسويقها في شكل مواد خام.

4- جذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلى مهارات عالية، مع التركيز على مشروعات منتجات الصادر التي يتوفر للسودان فيها ميزة نسبية.

5- فتح المجال امام المؤسسات الناشئة للتوجة نحو الاسواق الخارجية وتصدير منتجاتها.

من خلال إعداد هذه الدراسة لاحظنا أن هنالك العديد من المواضيع التي تطرقنا لها بشكل مختصر (بحسب ما يخدم دراستنا)، إلا أن هذه المواضيع بإمكانها أن تكون نقطة إنطلاق لبحوث ودراسات جديدة ومن بين هذه المواضيع:

- دور سياسية تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات السودانية.
- دور الاستثمار الاجنبي في تنمية الصادرات.
- دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

أولاً: القران الكريم

1- سورة الكهف الآية (109) .

ثانياً: المراجع العربية:

1- أحمد عبد القادر إبراهيم أحمد، **منهجية البحث العلمي**، شركة مطابع السودان للعملة المحددة، السودان، الطبعة الثانية، 2013م.

2- إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، **مفاهيم ونظم اقتصادية**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م.

3- أوجست سوانينبيرج، **الاقتصاد الكلي**، (ترجمة خالد العامري)، مصر- الجيزة ، دار الفاروق للاستثمارات، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، بدون تاريخ .

4- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر، 2008م.

5- حربي محمد موسي عريقات، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** ،جامعة الإسراء، عمان، الأردن، الطبعة الأولي دار وائل للنشر، 2006م.

6- رضا عبد السلام، **العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، 2010م.

7- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة والنشر، 2003م.

8- عبد الرحمن يسري أحمد، وآخرون، الاقتصاد الدولي ،الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م.

9- عطا الله على الزبون **" التجارية الخارجية "** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية2005 م.

10- فتح العليم إبراهيم احمد، **مقدمة في التجارة الدولية**، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية ، جامعة النيلين، 2005م.

11- مايكل ايدجمان، **الاقتصاد الكلي**، تعريب محمد إبراهيم منصور، جامعة الملك سعود- القصيم، دار المريخ للنشر، 1988م.

12- محمود يونس محمد، على عبد الوهاب نجا ،الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، دار التعليم الجامعي .

13- عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ،2001م.

14- ميشيل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني، محمود حامد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، **2009م.**

15- قسوم خيري بلال، إشكالية الإقتصاد والتنمية في السودان، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2013م.

16- نعمة الله نجيب إبراهيم، إسماعيل حسين إسماعيل، **أسس الاقتصاد الكلي**، الناشر كلية التجارة – قسم الاقتصاد – جامعة الإسكندرية، 1998م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1- مسغوني مني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني في الفترة (1970-2001م)**، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة الجزائر ،2005م.

2- إبراهيم حسين صلاح الدين بدر الزين، **محددات نمو الاقتصاد على المدى الطويل "دراسة حالة السودان 1970-2005م"**، رسالة دكتوراة، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006م.

3- بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة(1970-2011م)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2011 م.

4- احمد الفاضل محمد سعيد ، **اثر تجارة السودان الخارجية على ميزان المدفوعات في الفترة(2005_1995م)**، بحث دبلوم فوق الجامعي، غير منشور ،جامعة الزعيم الازهري ، 2014م.

5- محمد عبد المعطي النعيم احمد، **سياسة التجارة الخارجية واثرها على الصادرات السودانية في الفترة(2016 _2010)**، رسالة ماجستير غير منشور ، جامعة الزعيم الازهري، 2016م .

6- التجاني بن سالم ، **دراسة قياسية لاثر الصادرات على النمو الاقتصادي** ، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشور، 2016م .

7- عظيم الفاتح محمد عظيم، **دور الاعتمادات المستندية والتحصيل المستندي في تنشيط التجارة الخارجية** ، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان ،2015م.

8- مبارك برعي مبارك ، **دور الصادرات الزراعية في سد عجز الميزان التجاري**، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة السودان، **2018م** .

رابعاً :المجلات :

1- أحمد الكواز، **المعهد العربي للتخطيط بالكويت** ، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، العدد الثالث والسبعون ،مايو ، 2008، السنة السابعة.

2- الوليد أحمد طلحة ، **مجلة الدراسات المصرفية والمالية** ، **أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على ميزان المدفوعات في السودان خلال الفترة 2000م -2016م** ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ، العدد العشرون ، 2012م.

3- الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي ، **مختصر تقويم الخطة الخمسية** الثانية (2012-2016م) ، 2014م.

خامساً: التقارير:

- التقارير السنوية لبنك السودان المركزي ،(2000-2016م).
- الجهاز المركزي للإحصاء ، (2000-2016م).